



سلطة المشرقة الرسمية

## مجلس النواب

الدورة العادية الرابعة لمجلس الامة التاسع

مجلس الجلسة السابعة

المعقودة يوم الاربعاء ٢٩ ذي الحجة ١٣٩٠ هـ. الموافق ٢٤ شباط ١٩٧١ م

(الجلد ١٦)

(العدد ٧)

تداول الاعمال

صفحة

- ١ - تلاوة مجلس الجلسة السابقة . . . . . ٣٥١
- ٢ - تلاوة الاوراق الواردة : . . . . . ٣٥١
- أ - كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٩٢) بشأن مشروع  
القانون المعدل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ : . . . . . ٣٥١ (موافقة للاعيان)

هكذا منه الخط

٣٥٢	ب - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣٢٤٤) بشأن رفع الحصانة عن النائب السيد عبد السلام العوري .
٣٥٣	ج - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٨٣٣) بشأن رفع الحصانة عن النائب السيد محمود الرومان .
٣٥٣	٣ - الاقتراحات برغبات . . . . .
٣٥٣	أ - اقتراح برغبة رقم (٧) مقدم من النائب السيد يوسف العظم بشأن التتقيب من البترول في الاردن .
٣٥٤	ب - اقتراح برغبة رقم (٨) مقدم من النائب السيد يوسف العظم بشأن منع دخول الصحف والمجلات المفسدة للاخلاق والاداب .
٣٥٥	ج - اقتراح برغبة رقم (٩) مقدم من النائب السيد يوسف العظم بشأن توسيع الشبكة التلفزيونية وايصالها الى مدينة العقبة .
٣٥٦	د - اقتراح برغبة رقم (١٠) مقدم من النائب السيد جلال مرزوق للثقلات يتضمن بعض مطالب لوائي جرش والمفرق . - وزعت هذه الاقتراحات في جدول اعمال الجلسة السابقة -
٣٥٦	هـ - اقتراح برغبة رقم (١٢) مقدم من النائب السيد فيصل بن جازي يتضمن فتح وتعميد واكمال بعض الطرق القروية في اللواء الجنوبي .
٣٥٧	و - اقتراح برغبة رقم (١٣) مقدم من النائب السيد فيصل الجازي يتضمن بنشاء وفتح عيادات صحية في قرني الطوبسية والمنشية في محافظة معان .
٣٥٨	ز - اقتراح برغبة رقم (١٤) مقدم من النائب السيد فيصل بن جازي يتضمن انشاء وبناء مدارس في كل من القرى : سويجره - يعضه - الطوبسية في محافظة معان .
٣٥٨	ح - اقتراح برغبة رقم (١٥) مقدم من النائب السيد سليمان القضاء يتضمن اجابة احتياجات مساجد قضاء صجلون وزيادة مرتبات الائمة .
٣٥٩	ط - اقتراح برغبة رقم (١٦) مقدم من النائب السيد سليمان القضاء يتضمن مطالب عامة لقضاء صجلون .
٣٥٩	ي - اقتراح برغبة رقم (١٧) مقدم من بعض حضرات النواب المحترمين يتضمن المطالبة بتعميد وترقيت طريق العقبة حقل .
٣٥٩	لك - اقتراح برغبة رقم (١٨) مقدم من النائب السيد فيصل بن جازي يتضمن المطالبة بفتح آبار ارتوازيه في بعض قرى اللواء الجنوبي .

(قررت المجلس احتياها الحكومة راساً)

٣٦٠	ل - اقتراح برغبة رقم (١٩) مقدم من النائب معالي السيد اميل الغوري والسيد محي الدين الحسيني يتضمن الاحتجاج على الاعمال اليهودية في تهويد مدينة القدس والابراق للدول العربية والميثاق الدولية بذلك .
٣٦٠	م - اقتراح برغبة رقم (٢٠) مقدم من النائب معالي السيد اميل الغوري والسيد محي الدين الحسيني يتضمن شجب واستنكار ورفض مشروع الدولة الفلسطينية وابلاغ ذلك الى الحكومات العربية والميثاق الدولية .
٣٦١	ن - اقتراح برغبة رقم (٢١) مقدم من النائب السيد رزق البطاينة ، يتضمن شجب واستنكار مشروع الدولة الفلسطينية ومطالبة الحكومات العربية التي اوقفت وجمدت تقديم العون المادي للاردن وضرورة العمل على اعادة هذا الدعم حتى يستمر الاردن في صموده امام العدو المشترك والدفاع عن ارض الوطن .
٣٦٤	٤ - الاسئلة والاجوبة . . . . .
٣٦٤	أ - جواب معالي وزير الداخلية رقم (١٤٦٥) على السؤال (٤/٤) رقم (١) المقدم من نذوب رام الله السيد علي الرعي .
٣٦٤	ب - جواب دولة رئيس الوزراء رقم (٣١٦٠) على السؤال رقم (٣) المقدم من نائب رام الله السيد علي الرعي .
٣٦٥	ج - جواب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٢٩٩) ومرفقة كتاب رئيس اللجنة الوزارية العليا للاغاثة رقم (٦٤) على السؤال رقم (٤) المقدم من نائب عمان السيد محمد المنز الحديب ولائب بنو الجنبوب السيد فيصل الجازي .
٣٦٦	د - جواب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٤٨١) ومرفقة كتاب معالي وزير الداخلية رقم (١٦١٧) على السؤال رقم (٢) المقدم من نائب رام الله السيد علي الرعي .
٦٦٧	٥ - مقررات اللجنة القانونية . . . . .
٦٦٧	أ - استكمال البحث في الفقرة الثالثة من قرار اللجنة القانونية رقم (١٣) المؤرخ في ١٩٩٨/٢/٧ المتعلق بالقانون المؤقت رقم (٨٣) لسنة ١٩٩٦ المعدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات . لاعادة دراسته

اتخذ المجلس بعض القرارات بآنها

اكتفى الاعضاء بالإجابة

هكذا منه ليدخل

## صفحة

٣٦٧	ب - قرار رقم (٦) مؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٢ بشأن ..
٣٦٨	١ - مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٠ . موافقة مع التعديل للاعيان
٣٧٠	٢ - القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة .
٣٧٢	٣ - القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التقاعد المدني . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان
٣٧٤	٤ - القانون المؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التعاون .
٣٧٧	٥ - القانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البلديات . تأجيل بحثه واعادته للجنة لدراسته مع الوزير المختص
٣٧٧	٦ - القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون مراقبة الطرق والحفاظ عليها . موافقة كما وردت من الحكومة للاعيان
٥٨٠	٦ - قرار اللجنة الادارية رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/١/٢٦ و٧ المتعلق ببعض الاقتراحات والشكاوى والمرائض . موافقة على ماورد بالقرار
٣٨١	٧ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية
٣٨٢	أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧١/١/٥ بشأن انتخاب مقرر اللجنة . موافقة
٣٨٢	ب - قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧١/١/٥ بشأن :
٣٨٢	١ - الاتفاقية البرية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة بشأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين . موافقة كما وردت للاعيان
٣٩٧	٢ - اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق .

## صفحة

٤٠٤	ج - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧١/١/١٤ يتعلق بمعدل من المواضيع الهامة . موافقة للحكومة
٤٠٥	٨ - استعجال النظر واقرار مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١ . موافقة كما وردت من الحكومة
٤٠٦	٩ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة : أ - مشروع قانون البنوك لسنة ١٩٧١ . الى اللجنة المالية ب - مشروع قانون البنك المركزي لسنة ١٩٧١ . ج - مشروع قانون نقابة الجولوجيين لسنة ١٩٧١ . د - مشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧١ . الى اللجنة القانونية هـ - مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧١ .
٤٠٧	١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (لم يعين)

هكذا حذرت



## مجلس النواب

٥٥٥٥٥٥

## مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا ونصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاربعاء الواقع في ١٩٧١/٢/٢٤ برئاسة عطوفة السيد محمد الخشيان نائب رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معذراً السادة : كامل عريقات ، فوزي جرار ، امين مجج ، مصباح الكاظمي ، ادوارد خميس ، موسى عابده ، رمضان حمجه ، عثمان ابو صبحه ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، صالح الضامن ، حفطي ملجيس ، محمد سعيد اليونس ، شريف القبيج وعيسى عقل .

وتغيب بدون معذرة السادة : محمود الرومان وعبد السلام العوري .

## وحضر من الحكومة :

دولة السيد وصفي التل رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع .

معالي السيد عبدالله صلاح وزير الخارجية .

معالي السيد فواز الروسان وزير الداخلية .

معالي المهندس فؤاد قاقيش وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية .

معالي الدكتور اسحق الفرعان وزير التربية والتعليم والارواق والشؤون والمقدسات الاسلامية .

## افتتاح الجلسة

السيد نائب الرئيس :

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة : -

السيد نائب الرئيس :

يثل محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته

٢ - تلاوة الاوراق الواردة :

السيد نائب الرئيس :

تلى الاوراق الواردة .

السيد الامين العام :

( أ )

كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٩٢ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ .

الرقم : ١٩٢/١٦/٢

التاريخ : ١٩٧١/١٢/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتابه عاليكم رقم ٤٥/٢/٢٥/٣

تاريخ : ١٩٧٠/١٢/١٩

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثالثة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/١/٢٥ الموافقة

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١

قانون تعديل لقانون القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل

لقانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ

مع قانون القوات المسلحة الاردنية رقم ( ١١ ) لسنة

١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ

عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة ( ٧٠ ) من القانون الاصلي

بإضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة ( أ ) منها ( أو

لأي سبب آخر يرى معه القائد العام ان ما قام به ضابط

الصف او الفرد يستوجب الاستغناء عن خدماته ) .

( ب )

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم : ١٣٢٤٤

بشأن رفع الحصانة عن النائب السيد عبد السلام العوري

السيد نائب الرئيس :

يثل كتاب الرئاسة حول النائب السيد

السلام العوري .

الرقم : ١٥/٣٣/٤٥/٤٤/١٣٢٤٤

التاريخ : ١٩٧٠/١٢/٣١

عطوفة رئيس مجلس النواب .

تولدت للنيابة العامة لدى المحكمة العرفية العسكرية

بينة كافية بحق النائب السيد عبد السلام العوري تبرز

تقدمه للمحاكمة بتهمة تضدير الاسلحة والذخيرة الى

سوريا بقصد الاجبار بها خلافاً لاحكام المادة ( ٢ )

وبسبب المادة ١١ ب من قانون الاسلحة المتنازعة

والذخائر لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته خديماً هو مدين لتضديلا

بكتاب مدعي عام المحكمة العرفية العسكرية رقم

١٤٤/٧٠/٧٠/٣٣٢٠ تاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٧ الذي

ابقت علياً بنسخة منه .

على مشروع القانون المعدل لقانون الجيش العربي لسنة

١٩٦٨ بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع

اجراء التعديلات التالية عليه وهي : -

١ - إعادة تسمية القانون بالنص الآتي ( قانون

معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية ) لأن قانون

الجيش العربي قد ألغى بموجب المادة الثالثة من القانون

الموقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٩ قانون القوات المسلحة

الاردنية .

٢ - في المادة الاولى يستعاض عن عبارة

( الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع قانون الجيش

العربي ( بعبارة ( القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١

ويقرأ مع قانون القوات المسلحة الاردنية ) .

٣ - في المادة الثانية يستعاض عن عبارة ( رئيس

الاركان ) بعبارة ( القائد العام ) .

٤ - عدم الاخذ بالاسباب المرجحة بالنسبة

لهذا القانون .

ارجو معاليكم التكرم بعرض هذه التعديلات على

مجلسكم الموقر حتى اذا ما نالت الموافقة تكرم معاليكم

باعلامي .

واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون كما ورد من

مجلس الاعيان .

الجميع : موافقون :

وفي ما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس

بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر (

هذه حجة الفصل

وحق يتمكن النيابة من التحقيق مع النائب المذكور واقامة الدعوى الجزائية عليه ، ارجو عملاً بالمادة (١٧/٨٦) من الدستور الحصول على موافقة مجلس النواب الموقر بهذا الخصوص .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

الحاكم العسكري العام

وصلي التل

(ج)

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٨٣٣) بشأن رفع الحصانة عن النائب السيد محمود الروسان.

السيد نائب الرئيس :

يتلى كتاب الرئاسة حول النائب السيد الروسان

السيد الامين العام :

الرقم : ٨٣٣/٤٥/٣٣/١٥

التاريخ ١٩٧١/١/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

توفرت للنيابة العامة لدى المحكمة العرفية العسكرية بيعة كائنة بجن الناب محمود الروسان تبرر تقديمه للمحاكمة بتهمة الاخلال بالسلامة العامة خلافاً لاحكام امر الدفاع رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ وبسبب المادة ١٨ من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١٠ من نظام الدفاع رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ وعطفاً على المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ ، حسبما هو مبين تفصيلاً بكتاب مدي عام المحكمة العرفية العسكرية المؤرخ في ١٩٧١/١/٧ الذي ايدت اليكم طياً بنسخة منه .

وحق يتمكن النيابة من التحقيق مع النائب المذكور واقامة الدعوى الجزائية عليه ، ارجو عملاً

بالمادة ١٧/٨٦ من الدستور الحصول على موافقة مجلس النواب الموقر بهذا الخصوص .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

الحاكم العسكري العام

وصلي التل

السيد نائب الرئيس :

تلى المادة ١٠٧ من النظام الداخلي .

السيد الامين العام :

تحال طلبات الاذن في اتخاذ اجراءات جزائية نحو احد النواب على اللجنة القانونية لفحصها وتقديم تقرير عنها.

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالتها الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

### ٣ - الاقتراحات

السيد نائب الرئيس :

تلى الاقتراحات الواردة .

(أ)

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٧)

تاريخ ١٩٧١/١/٣

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

تحية طيبة وبعد :

ارجو تحويل اقتراحي هذا الى الحكومة الموقرة لدراسته ووضع موضع التنفيذ وفقاً لما فيه من افكار نافعة ونقاط هامة : -

الشركة لخل البترول في سوريا في مواطن كثيرة كانت ميسرة من وجود البترول فيها حسب رأي الخبراء الاجانب والشركات الاجنبية .

سأشأ : ارى ان تقوم الحكومة الموقرة ببحث الامر مع الحكومة الجزائرية لتقوم الشركات الجزائرية المختصة بالبحث عن البترول في الاردن لعل الله يعين على اكتشافه على يد شركة ذات خبرات وطاقت فنية متوفرة في بلد شقيق .

واقبلوا عميق تقديري واحترامي.

نائب محافظة معان

يوسف المظم

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالته الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٨)

تاريخ تقديم الاقتراح ١٩٧١/١/٩

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

ارجو التكرم برفع اقتراحي التالي الى معالي وزير الاعلام الموقر للتكرم بالعمل على ما فيه . . . في بلدنا الطيب اجهزة عديدة تحمل الكلمة وتنادي بالوأي لبناء جيل والاسهام في بناء مجتمع صالح كريم . ١ - المعلم حيز مدارس وزارة التربية والتعليم .

لقد قامت عدة شركات اجنبية بالبحث والتنقيب عن البترول في الاردن وجاءت نتائج بحثها سلبية لا تشير الى وجود مثل تلك الثروة النافعة في بلادنا . . . واحب أن اضع امام الحكومة الموقرة نقاطا ارجو ان تنظر اليها بعين الاعتبار .

اولا : تحقق وجود البترول في جميع الاراضي المحيطة بالاردن بكيات تجارية نافعة في كل من سوريا والعراق والسعودية والجمهورية العربية المتحدة وفي فلسطين المحتلة . . . ولا يقلل ان تحرم هذه البقعة وحدها من وجود تلك المادة .

ثانيا : الدول الاجنبية على تمدها واختلاف اتجاهاتها السياسية لا ترتاح الى ظهور البترول في الاردن مما يغنيه عن طلب المعونة منها ويرتفع به من مستوى الضعف والفقر الى مستوى القوة والثروة .

ثالثا : معظم الشركات التي قامت بالتنقيب عن البترول في الاردن كانت ذات طابع من اثنين : - أ - شركات اجنبية ذات ارتباطات سياسية مشبوهة ولا يجوز الاطمئنان لرأيها الفني المزور في قضية مصيرية .

ب - شركات محلية تقصصها الخبثات الفنية التي تضعها في مصاف الشركات الجادة العامة .

رابعا : لقد وقعت بعض الشركات التي لقيت عن البترول في الاردن في ورطات مادية وخالفات قانونية دفعت بها الى الانسحاب من ميدان العمل وكانت تدفع بالبلد نحو يأس قاتل مدمر في هذا المجال الجيوي الهام .

خامسا : لقد قامت في الجزائر شركة قومية للتنقيب عن البترول هي شركة (سونتراك) وقد امتد نشاطها خارج الجزائر حتى شمل ليبيا وسوريا والعراق والجمهورية العربية المتحدة والصين . وقد حثرت تلك

هذه هي الاصل



٢ - الواعظ والامام عبر المساجد والمتابر .

٣ - ورجل الفكر عبر اجهزة الاعلام المختلفة .  
والمفروض ان يكون بين هذه الوزارات تنسيق لا تضارب ، وتعاون لا اختلاف ليكون الخط الفكري التربوي العلمي واضحا في البلد كل الوضوح همه تجنب ابائنا وبناتنا الضلال والحبولة بينهم وبين الانحراف .

غير اننا نلاحظ نيلا جارفا يغمر ارضة الشوارع في المدن الاردنية وواجهات المكتبات من صحف ماجنة وصور خلية جعلت من الحديث عن الجنس بصورة داعرة عاهرة تجارة ضمنت لها الزواج بين المراهقين والمراهقات مما يهدم جيلا ويهزم امة ويترك أسوأ الأثر في النفوس الغضة والعقول الفتية . وبهذا يهدم نجار الرقيق الايض غير الكلمة والحرف والصورة كل ما يمكن ان يبنيه رجال الفكر وائمة التوجيه وقياس التربية .

وتقع الامة في دوامة عنيفة وهوة حقيقة يصعب الخروج منها .

ان الاستهانة بمثل هذه التجارة الداعرة وترك الباب مفتوحا لها باسم حرية الفكر حينا والاطلاع على الثقافات العالمية حينا آخر . امر يقصد به التهيد لمزجة مدمرة عالية لا تبقى ولا تدور .

لذا اقترح تمشيا مع المادة الدستورية التي تقول ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام واستجماعا مع ما تدعو اليه جميعا من العمل على الخلاص مما نحن فيه من نفس اقترح اضدادا امر بمنع دخول جميع صحف الجنس الناصر والبن الرخيص ويمكن تحديدها في قائمة على ان يوكل ذلك للجنة من رجال الفكر والرياسة الحريصين على انشاء الجسيل نشأة بصالحه

ليرفعوها الى معالي وزير الاعلام للاخذ بما فيها .  
ولكم عميق تقديري واحترامي .

نائب محافظة معان  
يوسف العظم

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

( ج )

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم ( ٩ )

تاريخ ١٩٧١/١/٨

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

أرجو ان تقهروا برفع اقتراحي هذا الى معالي وزير الاعلام لتكرم بالعمل على ما فيه :

في مدينة العقبة اعداد كبيرة من اجهزة التلفزيون التي يقتنيها المواطنون في منازلهم ويؤسفني ان اقول بمرارة بان الحطة التلفزيونية الوحيدة التي تصل برامجها الى العقبة هي محطة اسرائيل مما يدفع الاهلين بصورة قسرية لا خيار لهم ان يمضوا ليلاليم حول اجهزة التلفزيون في بيوتهم يستمعون ويشاهدون من موم العدو وما لا يجوز ان يصل اليهم حتى ان اطفالنا باتوا يعرفون عن الشخصيات الامرائيلية السياسية والاقتصادية والعسكرية اكثر مما يعرفونه عن غيرهم في النفر الاردني الوحيد .

بالقرى التالية : حامة العموش ، ام النعام الحاشمية ، دوقره ، ام رمانه الخلالين .

٥ - تعبيد الطرق التالية لاهيتها لاهيتها لاهيتها ولرفع مستواها الزراعي والاقتصادي وهي : -

١ - تعبيد طريق المدور السحري - خطلا والسحري - دخل الكرم .

٢ - تعبيد طريق الصهاه وفتح طريق خنزير ، مدق الرين .

٣ - فتح طريق بلعما حمنانه .

٤ - تعبيد طريق ايدون حيان بلعما .

٥ - تعبيد طريق البويضا .

٦ - تعبيد القسم الواقع ما بين جبهه والوك (م)

٧ - تعبيد طريق السخنة - دوقره .

٦ - بناء مدرسة نموذجية لبلدة المدور حيث هي مركز ما يقارب عشرة قرى وقد خصص لهذه الغاية مبلغ ٤٠ دوتم وسجلت باسم لجنة المعارف بحيث ان المدرسة التي فتحت عام ١٩٤٩ اصبح بناؤها تالفا وغير صالح .

٧ - فتح مكتب تربية بلواء المرق .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب لواء جرش والمرق وعشار بني حسن جلال مرزوق القلاب

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على اصاله هذا الاقتراح الى الحكومة

الجميع : موافقون

( ا . )

السيد الامين العام :

لذا اقترح ان تعمل وزارة الاعلام / التلفزيون على تقوية البث لتصل برامج تلفزيوننا الاردني الى العقبة فينتفع المواطنون بجوانب الخير على الشاشة الصغيرة عبر التلفزيون الاردني ، ويحال بينهم وبين موم العدو التي لا يصل اليهم غير ها وذلك لعمري بعض واجبات وزارة الاعلام الموقرة .

واقبلوا عميق شكري واحترامي .

نائب محافظ معان

يوسف العظم

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون

( د )

السيد الامين العام :

اقتراح برغبة رقم ( ١٠ )

تاريخ ١٩٧١/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو التكرم بعرض الاقتراح التالي على المجلس الكريم لاحالته على الهيئات المختصة على ان ينظر ببلده المطالب الواردة من قبل الحكومة الرشيدة قبل تنظيم الموازنة العامة لسنة ١٩٧١ وهي :

١ - فتح مكتب جوازات لواء المرق توفيراً لجهد المواطنين .

٢ - ايصال المياه الى القرى التالية لانعاش الاهالي والمزارعين وهي : مدق الرين المعمرية ، عين حياطات ، باعما ، الزينة ، حمنانه ، الخيرة الممرام ، الجصيب .

٣ - فتح شعب بريدية بالمنطقة وفتح مكتب بريد بقرية المدور لتسهيل اتصالات المواطنين .

٤ - فتح عيادات طبية لممارسة الامراض

هذه هي الاصل

## اقتراح برغبة رقم (١٢)

تاريخ ١٩٧١/١/٢١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم  
ارجو معاليكم والمجلس الكريم احالة اقتراحي  
هذا الى الحكومة لاسيما وان - الموازنة على الابواب  
والموضوع الطرق :-

١ - تكملة طريق القبيج الخط الصحراوي  
والباقي منه (٨) كم

٢ - تكملة طريق سويحمره المحيط الرئيسي  
وطوله كيلو واحد

٣ - تكملة طريق الجرباء الشوك والباقي  
منها خمسة عشر كيلو

٤ - فتح وتعبيد طريق رم الديسه الطويسيه  
بئر الغال وطولها خمس عشر كيلو نالها من ذات  
اهمية لان الطريق رملي ومن الصعب سلوك السيارات  
بها ويوجد بها مشروع لتوطين البدو في تلك المنطقة  
واقبلوا فائق الاحترام

نائب بدو الجنوب

فيصل الجازي

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح  
الى الحكومة ؟

الجميع موافقون

(د)

السيد الامين العام

## اقتراح برغبة رقم (١٣)

تاريخ ١٩٧١/١/٢١

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو معاليكم عرض هذا الاقتراح على المجلس

الكريم واحالته على الحكومة الموقرة والموضوع  
العيادات الصحية

١ - فتح عيادة صحية وبناء لها في موقع  
الطويسية قرب رم

٢ - فتح وبناء عيادة في قرية المنشية في محافظة  
معان لمشار المراعيه

واقبلوا احتراميا

نائب بدو الجنوب

فيصل الجازي

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح  
الى الحكومة ؟

الجميع موافقون

(ز)

السيد الامين العام

## اقتراح برغبة رقم (١٤)

تاريخ ١٩٧١/١/٢١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو من معاليكم والمجلس الكريم عرض  
اقتراحي هذا على الحكومة الموقرة والموازنة على  
الابواب

الموضوع المدارس

١ - انشاء بناء مدرسة في قرية سويحمره الجديده

٢ - انشاء بناء مدرسة في موقع بئر الطويسيه  
التابع لتبشيرة الزوايده

٣ - انشاء مدرسة في قرية بيضه التابع لمشار  
العمارين من غشاير الحويطات

واقبلوا فائق الاحترام

نائب بدو الجنوب

فيصل الجازي

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح  
الى الحكومة ؟

الجميع موافقون

(ح)

السيد الامين العام

## اقتراح برغبة رقم (١٥)

تاريخ ١٩٧١/١/٢٣

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية واحتراما ، وبعد :

ارجو احالة هذا الاقتراح بعد موافقة المجلس  
الكريم الى وزارة الاوقاف الجليلية رجاء التكرم باجابة  
احتياجات مساجد قضاء عجلون بالصيانة وبأكملها  
وذلك بالنظر لان بعض هذه المساجد بحاجة الى العناية  
من جهة الصيانة بشكل عام وكذلك عمل مرافق  
صحية لها ، كما ان بعض المساجد بحاجة الى مآذن  
والأئمة بحاجة الى زيادة مرتباتهم ليتمكنوا من اداء  
واجباتهم وتأمين العيش لغائلاتهم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب قضاء عجلون

سلمان القضاة

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح  
الى الحكومة ؟

الجميع موافقون

(ط)

السيد الامين العام :

## اقتراح برغبة رقم (١٦)

تاريخ ١٩٧١/١/٢٣

معالي رئيس مجلس النواب

تحية واحتراما وبعد :

مع تقديري للظروف التي يمر بها بلدنا العالي  
ونع مراعاة القاعدة الاساسية في الانفاق بضرورة  
تقديم الاهم على المهم وعلى ضوء ما قد يتوفر من  
امكانيات مالية ، وبالنظر لحاجة الكثير من قرى قضاء  
عجلون للكثير من الخدمات وهي خدمات ضرورية  
لذا ارجو احالة اقتراحي هذا للحكومة الجليلية مع  
توصية المجلس الكريم لها بالنظر في امر تحقيقها واليك  
في انا بهذه الخدمات والاحتياجات

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب قضاء عجلون

سلمان القضاة

الطريق للقرى التالية :

- ١ - راسون ٢ - غنا ٣ - سامثا ٤ - عصيم -  
صغار - بير المالية ٥ - الساخنة الماخرة - الشكاره -  
الزراعه ٦ - راجب / السفينه - بلاص ٧ - غاره -  
حلاوه - الغور

البنية لمدارس القرى التالية :

- ١ - مدرسة ثانوية لقرية عنجرة عليها ان البلدة  
تدفع اجور بحدود اكثر من ٦٠٠ دينار سنويا -  
راسون ٣ - صغار ٤ - الساخنة - امره بنصر جان  
٧ - حرقا ٨ - باعون

هذه من لصل



الشعب البريدية والمكاتب والخدمات الهاتفية :

١ - مكتب بريد بلدة عين جنة - ٢ -  
شعبة لقرية صفار - لمجموعة قرى صفار - وعصيم  
وبير الدالية - ٣ - شعبة لساخنة - لمجموعة قرى -  
الساخنة - الشكاره - الرراعه - الفاخره ٤ - ربط  
عجلون بهمان رأسا وليس عن طريق اربد  
وذلك ضمانا لمصلحة المواطنين وتسهيل مهمة الاتصال  
الخدمات الزراعية :

انشاء مستنبت في قضاء عجلون في منطقة ملائمة لتزويد  
القضاء بالغرامس .

الخدمات الصحية والمعدات الصحية :

١ - تقوية جهاز العيادات الصحية وابنية  
لها الموجودة في القضاء .

٢ - تخصيص عدد من الاسرة في المستشفى  
المعداني لفقراء القضاء الذين يضطرون لدخول  
المستشفى .

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على احوالة هذا الاقتراح الى  
الحكومة ؟

الجميع : موافقون

( ي )

السيد الامين العام

اقتراح برغبة رقم (١٧)

تاريخ ١٩٧١/١٢/٢١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

لقد ترحل النواب الموقعين ادناه ان تقوم  
الحكومة الرشيدة بتعميد وتزفيت الطريق الموصل بين

العقبة - وحقل البالغ طوله تقريبا سبعة كيلو مترا  
لانه في الوقت الحاضر غير صالح بالنسبة لاهميته  
التجارية والسياسية ولانه يربط بين المملكة الاردنية  
الهاشمية والسعودية العربية ، ونرجو ان يكون في  
عامنا القادم .  
واقبلوا فائق الاحترام .

نائب عمان والعقبة	نائب بنو الجنوب
الحاج حاطي ابو العز	فيصل الجازي
نائب اربد	نائب الطفيلة
محمد الحاج عهدة الله	وحيد العوران
نائب عمان	نائب جنين
محمد منور الحديدي	محمد طاهر الكيلاني

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على احوالة الاقتراح الى  
الحكومة ؟

الجميع : موافقون

( ك )

السيد الامين العام

اقتراح برغبة رقم (١٨)

تاريخ ١٩٧١/١/١٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو من معاليكم عرض اقتراحي هذا على  
المجلس الكريم واحالته على الحكومة الموقرة .  
الموضوع : المياه

يوجد عندنا عدة مواقع مأهولة بالسكان واذكر  
منها قرية ابو الامن . قرب الكيلو ( ٩٠ ) البترا ،  
قرية سوبره ، قرية المنشية ، قرية بئر البيطار ويوجد

كانت عليه قبل العدوان البساغي الذي حدث في  
في حزيران ١٩٦٧ . كما تقترح ان يرقى المجلس  
بالقرار الذي يتخذ به هذا الشأن الى جميع الدول  
العربية والمراجع الدولية المختصة .

وتفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام

نائب القدس	نائب القدس
اميل الغوري	عبي الدين الحسيني

( م )

السيد الامين العام : ( متابعاً ) .

اقتراح برغبة رقم (٢٠)

تاريخ ١٩٧١/٢/٢١

صاحب المعالي رئيس مجلس النواب الموقر حفظه الله  
عمان

نتشرف بأن نرفع الى المجلس الكريم ما يلي : -

ان مشروع انشاء دولة فلسطينية الذي يلح  
اليه المخلصون والاعضاء ، ويروج له ذوو الاغراض  
والاهواء ، هو مشروع استعماري - يهودي محض .  
ويبدل اصحاب هذا المشروع البيضض والاضار ،  
بجهود واسعة النطاق في سبيل تحقيقه ، وجعل امر  
تنفيذه قسما من التسوية الكلية او الجزئية ، التي  
يجاولون بلوغها لما يسمى بازمنة الشرق الاوسط .  
وهو يطرز على اخطار عظيمة تهدد الوجود العربي  
في صحيمه . واضرار فادحة تلوح بقضية فلسطين  
والكيان الاردني وتعرض سلامتها .

ان عدة اغراض استعمارية واهداف يهودية  
تكن خلف فكرة انشاء دولة فلسطينية ، يأتي في  
طليعتها صلب كيان المملكة الاردنية الهاشمية ، وبهذه

فيها عشائر الدراوشه . والفرحان والطفاقة والمراعية  
وغيرهم وقد قامت سلطة المصادر الطبيعية وحفرت  
عدة آبار بها .

نرجو من الحكومة الموقرة مساعدة سكان هذه  
المناطق في فتح آبار وحفر آبار لمن لم يكن عندهم  
آبار عفورة وهي ارض بيضاء ومقطوعة راجيا من  
هذه الحكومة بالذات مساعدة السكان وايصال المياه  
الى قراهم العطشى .

واقبلوا احترامي .

نائب بنو الجنوب

فيصل الجازي

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على احوالة هذا الاقتراح  
الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون

( ل )

السيد الرئيس :

تتل الاقترحات ١٩ و ٢٠ و ٢١ معا

السيد الامين العام

اقتراح برغبة رقم (١٩)

تاريخ ١٩٧١/٢/٢١

معالي رئيس مجلس النواب الاردني الموقر حفظه الله  
بالنظر لما تقوم به سلطات الاحتلال اليهودي  
الغاشم من تدابير واجراءات لانها عملية « تهويد »  
مدينة القدس ، وتفاقم اخطار تحقيق هذه العملية .  
تقترح ان يعلن مجلس النواب الاردني الكريم ،  
احتجاجه على الاعمال اليهودية المذكورة ، ويؤكد  
تمسكه المطلق بعروبة القدس ووجود عودتها الى ما

هكذا عند السيد



بيان وحدته وتمزيق عمل شعبه وتصفيته قضية فلسطين ، وانزعاع اعتراف الشعب العربي الفلسطيني بضياع ٧٨٪ من بلاده وبالدولة اليهودية وسيادتها .

بالنظر لهذا كله ، فاننا نقترح ان يعلن المجلس الكريم رفضه القاطع لهذا المشروع واستنكاره القوي للجهود التي تبذل لتحقيقه واعادة تأكيد مسكته بسلامة قضية فلسطين وحقوق شعبها الأساسية الطبيعية وحرصه الشديد على احياء الكيان الأردني ووحدة ضفتيه . كما نقترح ان يبلغ المجلس الكريم جميع الدول العربية والدول الكبرى والامين العام للأمم المتحدة وبعثته المستر بارنغ ، موقفه هذا . والسلام

نائب القدس  
اميل الغوري  
نائب القدس  
محي الدين الحسيني

( ن )

السيد الامين العام : ( متابعاً ) .

اقتراح برغبة رقم ( ٢١ )

تاريخ ١٩٧١/٢/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب

تشير الوقائع والتصرّيات الى وجود تجمعات استعمارية وعجيلة مشبوهة تهدف اقامة دولة فلسطينية على ارض وطننا في الضفة الغربية تحت ستار الكيان والوجود الفلسطيني .

كما تشير بعض الدلائل بما لا يقبل الشك الى تكرس بعض الاتجاهات الخبيثة لهذا المخطط الصهيوني الامبريالي الذي يقصد من ورائه تحقيق الاهداف التالية : -

١ - خلق كيان مهزوز على ارض وطننا في الضفة الغربية تستخدمه دولة العدوان كجسر يوصلها في العالم العربي تسخره لخطة احتكاراتها وضماناتها المظورة وأطماعها التوسعية والبربرية .

٢ - ضرب ارادة وعزم شعبنا في شرقي النهر وغربيه في حرصه على وحدة الكيان والمصير وللوجود الوطني وتمزيق وحدته التاريخية التي حققها بالدم والعرق والجهد المشترك ، والتي هي في نظره تمثل رمزا لاعظم وارسخ وحدة تحققت للامة العربية في عصرها الحديث على طريق الوحدة العربية الكبرى .

٣ - خدمة مخطط دولة العدوان التي ما فتأت تعمل على اضعاف مسئولية الحكم في وطننا وضرب فعاليت مؤسسته العسكرية القوية ، النامية ، وتصديق منية جبهة الداخلية ومن ورائها الجبهة الشرقية .

لهذا فانني اقترح على مجلسكم الكريم ما يلي : -  
اولا : - اتخاذ قرار بشجب واستنكار هذا المشروع الصهيوني الاستعماري وكشف ابعاده وأهداف مزايمه لشعبنا والعالم العربي في كل مكان ، والتتديد بالجهود التي تنفذ خلف هذا المشروع وفضح الادوار المخاط بها .

ثانيا : - مطالبة الحكومات العربية التي تخلفت حتى الآن عن مواجهة مسؤولياتها الوطنية في تقديم العون والدعم المادي للأردن الذي يشكل سندنا متيناً وقاعدة اساسية حصينة في صمود امتنا والدفاع عنها وعزمها على التحرير .

ثالثا : - ابلاغ صيغة القرار الى المجالس النيابية والوطنية والشعبية والحكومات في الدول العربية الشقيقة والى السكرتير العام لجامعة الامم المتحدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب محافظة اربند

رئيس البطانية

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على احواله هذه الاقتراحات ؟

الجميع : موافقون .

السيد المفوض نائب السلط:

موافقين على صيغة القرار

السيد القضاة نائب عجلون

وبالنسبة الى الدعم العربي فهناك اقتراح بتوجيه النداء التالي .

قرار

ان مجلس النواب الاردني يقرر التوجه بالنداء الاخوي الصادق الى الدول - العربية الشقيقة التي قطعت المعونة المادية عن الاردن او جمعتها ، ان تراجع مواقفها وان تنقي الله في مصير هذه الامة وفقاً لمتطلبات المصلحة العربية العليا فان الدعم المادي الذي تقرر بموجب مؤتمر الخرطوم لم يكن يؤمها هبة او عطاء ، بل واجبا قوميا تقرره وحدة المصير العربي المشترك .

كما ان مجلس النواب الاردني يناشد الدول العربية الاخرى التي تعرف واقع الاردن بان لاتقف من قضية الدعم المادي للأردن موقف المتفرج اللامبالي بل ان تمارس ما لديها من نفوذ لاستئناف الدعم المادي للأردن ، فان اردن الكرامة بشعبه وجيشه والذي يعتبر الدرع الواقعي لشرف الامة وكرامتها ، ليمز عليه ان يلقي من بعض انحرافه العزب هذا الجحود والتكرار .

السيد نائب الرئيس:

هل يوافق المجلس على القرارات ؟

الجميع : موافقون

السيد المفوض نائب عمان :

ارى ان هذا الامر يترك للحكومة .

السيد القضاة نائب عجلون:

لا كان هذا الموضوع من الاهمية وخاصة في هذه الظروف الراهنة فان عدد من بعض الاخوة النواب يتقدمون بمشروع هذا القرار قرار من المجلس الكريم هذا انصه يتضمن استنكار مجلسنا لهذا المشروع او فكرة الدولة الفلسطينية .

قرار

ان مجلس النواب الاردني يشجب فكرة اقامة الدولة الفلسطينية التي يدور البحث حولها وراء الكواليس في بعض العواصم الاجنبية والعربية . ان المجلس اذ يعلن عن استنكاره الشديد لهذه الفكرة ليحذر الشعوب العربية بان مشروع اقامة الدولة الفلسطينية ما هو الا مخطط صهيوني يشع ، يهدف اول ما يهدف الى القضاء على حقوق الشعب الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية برمتها ، كما ان المجلس يناشد الحكومات العربية عسامة والحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة بان يقاوما مشروع اقامة الدولة الفلسطينية بكل قوة فان ما قدمه هذا البلد من تضحيات وما قدمته الامة العربية من تضحيات ايضا لا يجوز ان يذهب هباء وان يطوى في صفحات النسيان من اجل الانجراف وراء اغراءات ومخططات الصهيونية واعوانها .

ان مجلس النواب الاردني الذي يمثل الشعب على ضفتي الاردن ليؤكد بان شعبنا الواحد - السيد عاض الوحدة اكثر من اثني وعشرون عاما ان يقبل الانفصال وسيبقى شعبا واحدا تربطه وحدة التمدد والمصير .

( اصوات : موافقه )

واما بصدد المعونات العربية فان هناك مشروع قرار يتضمن .

هكذا حله السيد

## السيد نائب الرئيس :

هذا موجه الى الدول العربية

الشيخ الاستاذ جمو نائب عمان

هذا نداء الامة

السيد القضاة نائب عجلون

اقترح ان يرسل نسخ من هذا القرار الى  
المجالس النيابية والمجالس الشعبية في الدول العربية.

جلالة الملك فيصل المعظم

جلالة الملك الحسن الثاني المعظم

سيادة الرئيس انور السادات

فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة

سيادة الرئيس هواري بومدين

سيادة الرئيس معمر القذافي

فخامة الرئيس احمد حسن البكر

سيادة الرئيس جعفر النميري

فخامة الرئيس سليمان فرنجية

فخامة رئيس الدولة السورية

حضرة صاحب السمو صاحب السالم الصباح

عظمة الشيخ زايد بن سلطان

معالي رئيس مجلس النواب

معالي رئيس مجلس الامة

سيادة الدكتور محمد لبيب شقير

معالي الاستاذ كامل الاسعد

معالي السيد خالد صالح الغنيم

فضيلة الشيخ الاكبر شيخ الجامع الازهر

امين عام الجامعة العربية

امين عام الاتحاد البرلماني العربي المؤقت

سيادة الدكتور محمد عبد السلام الزيات

السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة

الاستاذ محمد حسين هيكل

الاستاذ النائب عبد العزيز المساعيد

جريدة الحياة

جريدة النوار

## السيد ابو العز نائب معان

عطوفة الرئيس ، انا من راي اللجنة الخارجية

واللجنة الادارية اخذوا عدة قرارات بشأن التحرك

البرلماني للدول العربية

السيد نائب الرئيس

التواصي واردة في جدول الاعمال

ارسلت القرارات الى :

ملك المملكة العربية السعودية

ملك المملكة المغربية

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رئيس الجمهورية التونسية

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

رئيس مجلس قيادة الثورة الليبي

رئيس الجمهورية العراقية

رئيس مجلس قيادة الثورة السوداني

رئيس الجمهورية اللبنانية

الجمهورية العربية السورية

امير دولة الكويت

حاكم امارة ابو ظبي

الرباط / المغرب

تونس / الجمهورية التونسية

رئيس مجلس الامة / القاهرة

رئيس مجلس النواب / بيروت

رئيس مجلس الامة / الكويت

القاهرة

القاهرة

مجلس الامة / القاهرة

نيويورك

نيويورك

الأهرام

عبد دار الرأي العام - الكويت

بيروت

بيروت

## ( ٤ ) الاسئلة والاجوبة

## السيد نائب الرئيس

تتلى الاسئلة والاجوبة التي وردت علينا .

( ١ )

## السيد الامين العام

سؤال رقم ( ١ )

تاريخ ١٩٧١/١/٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو التكرم بتوجيه السؤال الى معالي وزير

الداخلية واعلامي بالاجابة عليه باقرب فرصة ممكنة :

نرحب عند كبير من معالي قطاع غزه الى المملكة

الاردنية الهاشمية وقد ساهمت الحكومة الموقرة في

صرف جوازات سفر لهم ومساعدتهم في تنقلاتهم

واعمالهم علما بان قسما كبيرا من هؤلاء الاشخاص -

يحملون رخص سواقة مصروفة لهم من قطاع غزه -

وقد علمت بان دائرة السير تشدد عليهم وتمنعهم من

العمل في الاردن .

ارجو من معالي وزير الداخلية ايضاح هذا

الموضوع حيال هؤلاء المواطنين .

واقبلوا احترامي .

نائب رام الله

علي الرعي

وهذا جواب معالي وزير الداخلية عليه .

الرقم ١٤٦٨/٤٧/٢

التاريخ ١٩٧١/١/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٩٧١/١/٣٠ تاريخ ١٩٧١/١/٣٠

ومرفقه السؤال المقدم من النائب الاكرم

السيد علي الرعي وارجو ان اوضح ما يلي : -

نصت الفقرة ( د ) من المادة ١٦١ من قانون

النقل على الطرق المعدلة رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ على انه لا

تعطى رخصة سوق عمومية الا لمن كان اردنيا وحيث  
ان ابناء غزه لم يكتسبوا الجنسية الاردنية بمصولهم على  
جوازات سفر مؤقتة فانه يتعذر من الناحية القانونية  
اجابة مطلبهم . ومع ذلك فان دراسات تجري حاليا  
لامكان منحهم رخص سوق خصوصية لتوفير فرص  
عمل لهم لدى المؤسسات الخاصة او لدى اصحاب  
المشاريع الفردية بعد استكمال اجراءات معينة تتعلق  
بسلوكهم وقدرتهم الفنية .

اما بالنسبة لموضوع جوازات السفر المؤقتة فقد  
اتخذت الاجراءات اللازمة لتجديد جوازات السفر  
التي يحملونها .

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الداخلية

( مازن العجلوني )

## السيد الرعي

مع الشكر يا سيدي .

( ب )

## السيد الامين العام

سؤال رقم ( ٣ )

تاريخ ١٩٧١/١/٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ارجو معاليكم التكرم بتوجيه السؤال التالي : الى

دولة رئيس الوزراء الافخم واعلامي بالسردي عليه

باقرب فرصة ممكنة .

هل هناك تفكير في تخفيف الاحكام العسكرية

من قبل الدولة علما بان هذه الخطوة ستقرب التفاهم

ومجلب الاستقرار والطمأنينة في نفوس المراد الشعب .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب منطقة رام الله

علي الرعي



لهذا نرجو من الحكومة ان تالفت نظر لجنة الاعانة والمسؤولين لهذا الامر ومساعدة العشار والقرى ، راجيا توجيه هذا السؤال لارد عليه ضمن المدة القانونية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب بدو الجنوب نائب محافظة عمان  
فيصل الجازي محمد المنور الحليد

وهذا جواب دولة رئيس الوزراء عليه .

الرقم : ١٢٧/١/٢٧/٧/٣٢٩٩

التاريخ : ١٩٧١/٢/١٨

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣٠/٧/١٦/٣ تاريخ

١٩٧١/١/٩

ابعثتيا بنسخة من جواب معالي رئيس اللجنة الوزارية العليا للاغاثة رقم ٦٥/١١/٤ تاريخ ١٩٧١/١/٢٥ على السؤال رقم (٤) المؤرخ في ١٩٧١/١/٢ المقدم من النائبين المحترمين السيدين محمد المنور وفيصل الجازي حول مساعدة اللجنة الوزارية للقرى الاردنية والعشار مع صور عن الكشوفات المرفقة بالجواب

واقبلوا فائق الاحترام

د/رئيس الوزراء

الرقم : ٦٤/١١/٤

التاريخ : ١٩٧١/١/٢٥

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتك رقم ١٢٧/١/٢٧/٦/٧٨٤ تاريخ ١٩٧١/١/١٧ ومرفقة نسخة من السؤال

رقم (٤) تاريخ ١٩٧١/١/٢٧ ، المقدم من النائبين المحترمين السيدين فيصل الجازي ومحمد المنور الحليد حول مساعدة اللجنة الوزارية لاغاثة النازحين القرى الاردنية والعشار . رئيس الوزراء

وهذا جواب دولة رئيس الوزراء عليه .

الرقم : ١٢٧/١/٢٧/٧/٣٦٢٠

التاريخ : ١٩٧١/٢/١٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣١/٧/١٦/٣ تاريخ

١٩٧١/١/٩ المتعلق بسؤال النائب المحترم السيد علي

الرحمي رقم (٣) تاريخ ١٩٧١/١/٥ .

اجاب معالي وزير الداخلية بان المظاهر العسكرية

قد خففت منذ مدة وهي الان قريبة من الانتهاء .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصفي التل

السيد الرمي

مع الشكر يا صاحب الدولة .

(ج)

السيد الامين العام

سؤال رقم (٤)

تاريخ ١٩٧١/١/٢

عطوفة رئيس مجلس النواب المكرم

في سنة ١٩٦٧ في حشره خزيان انتكبت الاردن باجنهم وقد ورد هذا البلد اعانات كثيرة من البلاد العربية والاجنبية ، ومع الاسف الشديد حرم العشار الاردنية والقرى من هذه الاعانات .

وفي هذه السنة حين حصدت النكية في شهر ايلول انتكبت القرى والعشار والمدن ومع الاسف الشديد وتدفقت الاعانات من منسواي غذائية والية بالوف الاطنان . ومع هذا فليجئة الاغاثة مجاهلت مرة ثانية العشار والقرى من الاعانات وبالاخص بهذه السنة الجافة .

الرقم : ٤/١١/٤

التاريخ : ١٩٧١/١/٢٥

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتك رقم ١٢٧/١/٢٧/١/٧٨٤ تاريخ ١٩٧١/١/١٧ ومرفقة نسخة من

السؤال رقم (٤) تاريخ ١٩٧١/١/٢ المقدم من

النائبين المحترمين السيدين فيصل بن جازي ومحمد

المنور الحليد حول مساعدة اللجنة الوزارية لاغاثة

النازحين القرى الاردنية والعشار .

تعلمون دولتك ان اللجنة الوزارية العليا لاغاثة

النازحين كانت قد تشكلت بعد حرب حزيران عام

١٩٦٧ لاغاثة النازحين الذين نزحوا من الضفة الغربية

وقطاع غزة بسبب الاحتلال الصهيوني .

الا انه نتيجة لامعان السلطات الاسرائيلية في

الاعتداءات المتكررة على باقي الاراضي الاردنية

شرقي النهر وبخاصة في منطقة الاغوار والقرى

القريبة منها ، فقد اتخذت اللجنة الوزارية اجراءات

فورية لمساعدة السكان ودعم جهودهم عن طريق

تزويدهم بالمساعدات التي كانت ترد للجنة النازحين

وقد وزعت هذه المساعدات بصورة منتظمة منذ

شهر اذار عام ١٩٦٨ ، بواسطة المحافظين الذين

ينظمون الكشوفات باسماء المضررين والمهاجرين من

سكان الاغوار والقرى والعشار في محافظاتهم ، وذلك

حرصا من اللجنة على اوصول هذه المساعدات الى

مستحقها عن طريق الحكام الاداريين .

ارفع لدولتك نسخ من الكشف الذي بين

مقدار المساعدات التي تقدمتها اللجنة الوزارية لاغاثة

الى المحافظات منذ شهر اذار عام ١٩٦٨ حتى نهاية

شهر كانون اول عام ١٩٧٠ مبينا فيها الكشوفات

المصروفة لكل محافظة .

مؤكدا لدولتك حرص اللجنة الوزارية على

تقديم المساعدات اللازمة للاغاثة الى كل من

يحتاج اليها دون تفرق .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة الوزارية العليا لاغاثة

صبيحي امين عمر

السيد الحليد : شكراً

( د )

السيد أمين العام :

سؤال رقم (٢)

بتاريخ ١٩٧١/١/٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ارجو معاليكم التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

دولة رئيس الوزراء الافخم واعلامي بالرد عليه

بأقرب فرصة ممكنة .

ما هو مصير جوازات السفر المحجوزة من قبل

السلطات المختصة خلال الاحداث الاخيرة المؤسفة

علما بان اصحابها يلاقون مضايقات كثيرة لعدم وجود

الاثبات شخصية لديهم .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب منطقة رام الله

علي الرمي

وهذا جواب دولة رئيس الوزراء عليه .

الرقم : ٣٤٨١/١/٢٧/١/٢٧/١/٢٧

التاريخ : ١٩٧١/٢/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣٢/٧/١٦/٣ تاريخ

١٩٧١/١/٩

ابعثتيا بنسخة من جواب معالي وزير

الداخلية رقم ١٦١٧/٥٠/٢ بتاريخ ١٩٧١/٢/١

على سؤال النائب المحترم السيد علي الرمي المتعلق

بجوازات السفر المحجوزة .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصفي التل

هكذا جاء الرد

الرقم : ١٦١٧/٥٠/٢ مكنوم وعاجل  
التاريخ : ١٩٧١/٢/١

دولة رئيس الوزراء

اشير الى كتابكم رقم ١/٢٠/نواب/٧٨٣/٦ تاريخ ١٩٧١/١/١٧ بخصوص السؤال رقم (٢) تاريخ ١٩٧١/١/١٥ المقدم من النائب السيد علي الرعي والمتعلق بجوازات السفر المحتجزة .

ايست اليكم في طيه بصورة عن كتاب مدير المخابرات العامة رقم ٣٨٥٤/٢/٣ تاريخ ١٩٧١/١/٢٥ الذي يبين فيه ان معظم هذه الجوازات قد اعيدت لاصحابها ، والدفعة الأخيرة منها ارسلت الى السفارة التونسية لأعادتها لاصحابها بمعرفة العميد السيد احمد عبد الحميد حلمي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
وزير الداخلية

وازن العجلوني

السيد الرعي : مع الشكر

٥ - مقررات اللجنة القانونية

السيد نائب الرئيس :

والآن ليتفضل مقرر اللجنة السيد سليمان القضاء الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة .

أ -

السيد المقرر :

بالنسبة الى استكمال البحث بالقانون المعدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات يعاد الى اللجنة القانونية لاعادة دراسته .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على ذلك ؟  
الجميع : موافقون .

ب -

السيد نائب الرئيس :

اللجنة القانونية : ليستمر المقرر

للمقرر :

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصاها لقانوني بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٢ وحضور اصحاب المعالي والعلوفه والسباحة والسعادة السادة المقرر سلمان القضاء والاعضاء سبابا العكشة ، سليم البيخيت عبد الوهاب الحجابي ، بشارة غصيب ، اميل الغوري ، عبد الباقي جمو ، رزق البطانية .

ونظرت بمشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية المحالة عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها قررت ما يلي : -

١ - مشروع قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٠ قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية .

أ - الفقرة (٥) المعدلة من المادة (٣) من القانون الاصيل تحذف عبارة (المادتين ١٩ و ٣) ويستعاض عنها بعبارة (هذه المادة والمادة ١٩) ب - الفقرة (١) من المادة (١٥) من القانون الاصيل تحذف كلمة (واذا) . ويستعاض عنها بحرف (او) .

٢ - قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون استملاك الاراضي المشارع العامة قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٣ - قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون التقاعد المدني قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

د - عدم قبول التعديل الوارد على المادة (٤٢) الاصلية وابقاها كما هي في القانون الاصيل .

٦ - قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عايتها قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .  
اللجنة القانونية

١ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٠ مع التعديل الوارد ؟

الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

٤ - قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون التعاون . قررت اللجنة قبوله كما ورد من الحكومة .

٥ - قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ٩٥٥ قررت ما يلي : -

أ - تعديل البند (ب) من الفقرة (١) من المادة (٥) المعدلة باستبدال - عبارة (الخمسائة ألف) بعبارة (الفين وخمسمائة)

ب - البند (٣) من المادة (٣٥) المعدلة يشطب من آخرها عبارة (مع نفقاته السفرية) والاستعاضه عنها بعبارة (اعتبارا من تاريخ تنفيذه)

ج - عدم قبول الفقرات (٤ و ٥) المضافة الى المادة (٣٥) من القانون الاصيل .

هكذا عند السيد



## ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٠

أحداث اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	نص المادة (١٣)
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٢ / البند (١)	تعديل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الجديدة التالية إلى آخرها - ٥- في حالة ما إذا كان المنيء المكممة يجري الاعلان المنصوص عنه في المادتين ١٩ و ٢٠ من هذا القانون من قبل مدير الأراضي والمساحة.	على المنيء ان ينشر اعلانه في الجريدة الرسمية لمدة خمسة عشر يوما يعلن فيه عزمه على التقدم الى مجلس الوزراء لطلب اصدار الترخيص باستملاك ارض مبنية او صناعية في هذا الاعلان وان مشروعه هو الحقيقة العامة . ان معاملات الترخيص التي تجري بعد تنظيم اول خطط الاستملاك وان لم يكسب صفته القطعية لا تؤثر في حق الحكومة او المجلس البلدي او المجلس المحلي في استملاك ريع مجموع مساحة الارض قبل الاقرار بصدور تعويض وثاقا لاحكام المادة ٢١ من هذا القانون . بعد انتهاء مهلة الاعلان يقدم المنيء طلب الى مجلس الوزراء مرصا به خريطة بالارض المراد استملاكها . على المنيء عند تقديم طلبه ان يثبت مقدرة المانية على القيام بالشروع بصورة يفتح بها مجلس الوزراء . نص الفقرة (١) من المادة (١٥)
	تعديل المادة ١٥ من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعانة به بما يلي : - ١- اذا لم يتفق المنيء وصاحب الارض على مقدار التعويض واذا تعذر الاتفاق بينهما على ذلك لقيام صاحب الارض او لأي سبب آخر يجوز لأي منها ان يقدم طلبا الى المحكمة لتعيين هذا المقدار .	ان لم يتفق المنيء وصاحب الارض على مقدار التعويض يجوز لأي منها ان يقدم طلبا الى المحكمة لتعيين هذا المقدار .

## الاسباب الموجبة

المادة ٢ - تعديل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الجديدة التالية إلى آخرها .

٥ - في حالة ما إذا كان المنيء الحكومي يجري الاعلان المنصوص عنه في هذه المادة والمادة ١٩ من هذا القانون من قبل مدير الأراضي والمساحة .

المادة ٣ - تعديل المادة (١٥) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعانة به بما يلي :

١ - اذا لم يتفق المنيء وصاحب الارض على مقدار التعويض أو تعذر الاتفاق بينهما على ذلك لقيام صاحب الارض أو لأي سبب آخر يجوز لأي منها ان يقدم طلبا الى المحكمة لتعيين هذا المقدار .

- ٢ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون استملاك الأراضي للمشاريع العامة ؟ كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس بالصيغة التي سيرفع بها الى مجلس الاعيان الموقر .

١ - اسباب الاعلان الذي ينشره مدير الأراضي والمساحة الوضع القانوني اذ ان القانون الأصلي خال من الجهة الحكومية التي ينشر الاعلان باسمها .

٢ - نص القانون الأصلي على وجوب مفاوضة المنيء لصاحب الارض بغية الاتفاق معه على التعويض حتى اذا لم يتفقوا على اي منها اقامة للدعوى وقد نشأت حالات وتتشأ يكون فيها صاحب الارض في بلاد اجنبية فلا يمكن اجراء لمفاوضته ولا يجوز القول عند ذلك بعدم الاتفاق اقتراضا .

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون الاستملاك

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مجلس النواب  
١٩٧١

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٢ / البند (٢)

اجراءات اللجنة القانونية  
مجلس النواب

المادة كوردت من الحكومة بالتعديل الجديد

المادة المعمول بها الآن

نص المادة (١٨)

تعديل المادة (١٨) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية  
التي تحت رقم (٣) :  
٣ - على دوائر الاجراء تحويل بدل التعويض لمدير الاراضي  
والمساحة في كل الاحوال لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتسليم  
معاملات التسجيل .

بعد ان تم دفع التعويض لصاحب الارض او الى صندوق  
الخيرية كوديعة سواء اتفق على عقاره او جرى تقديره بقرعة  
الحكومة تسجل الارض المستملكة باسم المتيقن بامر من مدير  
الاراضي والمساحة .  
لا تسجل الارض التي يمتلك الطريق العامة الا اذا رأى مجلس  
الوزراء ان هذا التسجيل ضروري .

### الاسباب الموجبة

لما كانت جميع الاراضي والعقارات التي  
تستملك من قبل امانة العاصمة والبلديات لمشاريعها  
العامة خاضعة لضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق  
البلديات وضريبة المعارف ولعوائد التنظيم كما ان بعضا  
من مالكي هذه الاراضي والعقارات يكون خاضعا  
حسب دخله لاداء ضريبة الدخل فان استيفاء الضرائب  
والاموال الاميرية المتحققة بجميع انواعها على هذه  
الاراضي والعقارات او على اشخاص مالكها يجب  
ان تستوفي قبل ان يصار الى تسجيل هذه الاراضي  
بامر من مدير الاراضي والمساحة كما تقتضي بذلك  
الفقرة الاولى المعدلة من المادة ١٨ من قانون الاستملاك  
رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ والقوانين المرعية الاخرى ونظرا  
لان بعض مالكي هذه الاراضي والعقارات يلجأون  
الى المحاكم النظامية لتقدير التعويض العادل عن  
ممتلكاتهم المستملكة والى حجز اسرار المنيعة  
كالامانة والبلديات لدى صندوق قروض البلديات  
بواسطة دوائر الاجراء ثم الى قبض التعويض دون  
ان يقوموا بدفع ما يتحقق على اراضيهم او  
عقاراتهم المستملكة من ضرائب او على اشخاص من  
ضريبة دخل وبذلك يصبح من المتعذر تسجيل الاموال  
غير المنقولة المستملكة باسم الامانة والبلديات او اي  
منشئ آخر لان مدير الاراضي والمساحة عندما يصدر  
امر التسجيل يصدره مشروطا بدفع جميع الضرائب  
والاموال الاميرية عن المال غير المنقول المستملك  
كما هو نص قرار ديوان تفسير القوانين والانظمة  
رقم ١٠ تاريخ ١٨/٥/١٩٦٩ الامر الذي ادى الى  
وضع هذا التعديل في قانون الاستملاك ليصبح  
مأموري الاجراء ممنوعين من تسليم التعويض  
ووجوب تحويله لمدير الاراضي والمساحة ليجري  
العملية وفق احكام قانون الاستملاك والقران رقم  
١٠ المذكور .

قانون مؤقت رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون استملاك الاراضي

للمشاريع العامة

\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون  
معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة  
لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع قانون الاستملاك رقم (٢)  
لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما  
طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٨) من القانون  
الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (٣) :  
(٣ - على دوائر الاجراء تحويل بدل التعويض  
لمدير الاراضي والمساحة في كل الاحوال لاتخاذ  
الاجراءات اللازمة لانعام معاملات التسجيل ) .

- ٣ -

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٤)  
لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التقاعد المدني كما ورد من  
الحكومة ؟

الجميع : موافقون

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس  
بالضيق التي سيزفع بها الى مجلس الاعيان المرفق

هكذا هو اصل



الاجراءات اللجنتية القانونية مجلس النواب	
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٢ / البند (٣)	
المادة كوردت من الحكومة بالتعديل الهنيئة	تعديل المادة (٥) من القانون الاصلي يتطلب النقرو و منها واعادة ترقيم الفقرات اللاحقة على هذا الاساس . تعديل المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية الى آخرها : - الخدمة التي يقضيها الموظف معارا خارج المملكة الاردنية الهاشمية .
المادة الممول بها الآن	نص الفقرة و من المادة (٥) و - الخدمة التي يقضيها الموظف معارا على وجه قانوني نص المادة (٧) لا تعتبر الخدمات التالية مقبولة للتقاعد ١ - الخدمات التي يقضيها موظف قبل اكتماله السبع عشرة من عمره . ٢ - الخدمات التي يقضيها الموظف بعد اكتماله السبع من عمره الا اذا كانت في منصب وزاري على ان تراعى في تلك احكام المادة الثانية عشرة من هذا القانون . ٣ - الخدمات التي تزيد عن اربعين سنة من الخدمة المقبولة للتقاعد . د - اية خدمات لا تقع صحتها بالخدمات التقاعدية

المادة ٢ - تعديل المادة (د) من القانون الاصلي  
بشطب الفقرة (و) منها واعادة ترقيم الفقرات  
اللاحقة على هذا الاساس .  
المادة ٣ - تعديل المادة (٧) من القانون الاصلي  
باضافة الفقرة التالية الى آخرها : -  
هـ - الخدمة التي يقضيها الموظف معارا  
( خارج المملكة الاردنية الهاشمية ) .  
- ٤ -

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم  
(٢١) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون التعاون كما ورد من  
الحكومة ؟

الجميع : موافقون

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس  
بالصيغة التي سدرع بها الى مجلس الاعيان الموقر :

### الاسباب الموجبة

نظرا لتهافت الكثيرين من الموظفين على طلبات  
الاعارة لحكومات اجنبية الامر الذي يؤدي الى  
الاضرار بالمصالح الحكومية ، ومن اجل وضع حد  
لهذا التهافت فقد وضع هذا التعديل بحيث تكون  
الخدمة التي يقضيها الموظف معارا الى جهات اجنبية  
خدمة غير تابعة للتقاعد طيلة مدة الاعارة .

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

\*\*\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون  
معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع  
القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون  
الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا حذو الاصلي

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٢ البند (٤)

[illegible]

مذكرة تفسيرية

عن اسباب اصدار قانون التعاون المعدل المؤقت

رقم ٢١ لسنة ١٩٧٠

- ١ - نصت المادة ١٤ من قانون التعاون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ على تشكيل مجلس ادارة للمنظمة التعاونية الاردنية على الوجه التالي :

رئيساً : وزير الاقتصاد الوطني  
 نائباً للرئيس : المدير العام  
 عضواً : أمين مجلس الاعمار  
 عضواً : وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل  
 عضواً : نائب مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي  
 اعضاء : ممثلين عن الجمعيات

ومن خلال العمل اتضح ان هذا التركيب للمجلس يعوق اعمال المنظمة ويسبب تضارب في الصلاحيات إذ  
بينما حددت المادة ٢ من القانون المذكور وزير الشؤون الاجتماعية كوزير مختص بشؤون المنظمة وممت المادة ١٤  
وزير الاقتصاد رئيساً لمجلس الادارة ، هذا بالإضافة الى ان كثرة مشاغل معالي وزير الاقتصاد الوطني وكثرة  
تغيير الوزارات اصعب تحول دون مباشرة الوزير لمهامه مما احاق نشاطات المنظمة .

اما عضوية ممثل مؤسسة الاقراض الزراعي فقد كانت مقررة لأن المؤسسة كانت تخصص قروضا سنوية للتعاونيات وفي منتصف عام ١٩٧٠ صفت المؤسسة علاقتها التمويلية مع المنظمة واستردت كافة قروضها وقررت عدم اقراض التعاونيات وبذلك انتهى السبب الاساسي من تمثيلها في مجلس ادارة المنظمة هذا بالإضافة الى انه بدأت منافسة في اقراض المزارعين بين المنظمة والمؤسسة الامر الذي جعل ممثل المؤسسة يقف احيانا مواقف ليست في صالح الحركة التعاونية .

أما بالنسبة لأمين عام مجلس الاعمار فقد كان يتغيب عن معظم جلسات المجلس بسبب كثرة مشاغله ومسرته للخارج.

لما تقدم كان لابد من إيجاد مجلس بديل من أجهزة متخصصة في مختلف الوزارات رؤى ان تسند فيه الرئاسة المدير العام لأن وظيفته مستمرة ومسؤوليته كاملة عن اعمال المنظمة ونشاطاتها.

- ٢ - نصت المادة ١٥ من قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٩ على ان مجلس ادارة المنظمة هو الذي يعين المدير العام ، ولما كانت الجهة المسؤولة عن القيام بالادور القانوني هي الحكومة وهي التي تساهم بتفقات المنظمة ولما كان التعديل السابق للمادة ١٤ - قضى بأن يقوم المدير العام برئاسة مجلس الإدارة فكان لا بد من وجود سلطة اعلى تعين المدير العام ومراقب اعماله لضمان حسن سير الامور في المنظمة فعدلت المادة بحيث اصبحت تعيين المدير العام رئيس مجلس الادارة من اختصاص مجلس الوزراء الذي ينيط عملية الاشراف على المنظمة ومراقبة تنفيذ القانون بالوزير المختص

July 11, 1950



### قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون التعاون

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون التعاون لسنة ١٩٧٠ ) ويقرأ مع قانون التعاون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

- أ - يتولى إدارة شؤون المنظمة مجلس إدارة مؤلف من :
- المدير العام
  - ممثلا عن وزارة الاقتصاد الوطني
  - ممثلا عن وزارة الزراعة
  - ممثلا عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
  - مندوب ديوان المحاسبة
  - ممثلين من الجمعيات
- ب - يكون عدد الأعضاء في المجلس من ممثلي الجمعيات ستة أعضاء ، عضوين من كل منطقة تعاونية يجري انتخابهم من قبل ممثلي الجمعيات في مناطقهم في موعد يحدده المدير العام .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

أ - يعين مجلس الوزراء المدير العام ويحدد راتبه وعلاواته ويعين شروط استخدامه .

٥ -

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على قانون مؤقت رقم (٣٤)

لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون البلديات رقم (٢٩)

لسنة ٩٥٥

الاستاذ جمو

انا ارى تأجيل النظر بهذا القانون

السيد نائب الرئيس

ما رأي معالي فؤاد بك

السيد وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

إذا سمح عطوفة نائب الرئيس تأجيل النظر

في هذا القانون حتى نتناقش مع أعضاء اللجنة القانونية

السيد نائب الرئيس

السيد الملقح

اللجنة القانونية لم تدعي معالي الوزير

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس تأجيل النظر بهذا القانون

الجميع : موافقون

٦ -

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم

(٢٥) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون مراقبة الطرق

والحفاظ عليها كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس

بالصيغة التي سرفع بها الى مجلس الاعيان الموقر

الاجراءات  
اللجنة  
القانونية مجلس النواب

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧١/٢/٢٢ / البند (٦)

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

يلغى ما جاء في المادة التاسعة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٩ - بالرغم مما ورد في المادة الثامنة السابقة وفي الحالات الاستثنائية .

أ - مجلس الوزراء يتشعب من الوزير المختص ان يقرر عرض الطرق بـ

ب - مجلس الوزراء يتشعب من وزير الاشغال العامة طرق الدولة العامة

ب - مجلس الوزراء يتشعب من وزير الاشغال العامة طرق الدولة العامة

(الرئيسية) وطرق الاودية (القانونية) وماما عدنا ذلك فيعتبر من طرق

القرى ، (الراعية) .

ج - يعين الوزير المختص عرض الطرق التي تتخلل ضمن اختصاص وزارته

في حالة عدم تجاوز ذلك العرض الحدود الميية في المادة السابقة .

المادة المعمول بها

نص المادة (٩)

يعين مجلس الوزراء طرق الدولة وطرق الاودية

والقرى عرض كل منها يتشعب من وزير الاشغال

العامة

١٩٧٠  
١٩٧١

## الاسباب الموجبة

لما كان عرض طرق الدولة العامة الرئيسية والثانوية والقروية المنصوص عليها في قانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها رقم (١٥) لسنة ١٩٣٨ لا يفي في بعض الحالات حاجة الطرق سواء من ناحية الاعمال الانشائية من قطع وطعم بالاضافة الى متطلبات العرض اللازم لانشاء طرق عريضة وحديثة (اتوسراد) اذ تبين من خلال دراسات طريق عمان - الزرقاء الجديدة المزمع تمويل انشائها بارية سارات قابلة للزيادة الى ستة في المستقبل من البنك الدولي مستوجب عرضاً يزيد عن ٤٠ متراً ، وقد وضع هذا التعديل لتسهيل تأمين سير الاعمال في انشاء وفتح الطرق .

## قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٠

## قانون معدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها

∞ ∞ ∞

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع قانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها رقم (١٥) لسنة ١٩٣٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة التاسعة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٤ - بالرغم مماورد في المادة الثامنة السابقة وفي الحالات الاستثنائية .

أ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير المختص ان يقر عرض الطرق بما يتجاوز العرض المعين فيها .

ب - يعين مجلس الوزراء بتنسيب من وزير الاشغال العامة طرق الدولة العامة (الرئيسية) وطرق الاولوية (الثانوية) واما ما عدا ذلك فيعتبر من طرق القرى (الزراعية) .

ج - يعين الوزير المختص عرض الطرق التي تدخل ضمن اختصاص وزارته في حالة عدم تجاوز ذلك العرض الحدود المعينة في المادة السابقة .

## ٦ - قرار اللجنة الادارية رقم (١)

السيد نائب الرئيس :

والآن ليتفضل مقرر اللجنة الادارية السيد محمد الحاج عبد الله الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة .

اللجنة الادارية

## قرار رقم (١) لسنة ١٩٧١

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧١ . وتاريخ ٢٦/١٠/١٩٧١ برئاسة رئيس اللجنة السيد وحيد العوران وحضور اصحاب العطفة والسعادة الاعضاء : المقرر عماد الحاج عبد الله والاعضاء ، محمد طاهر الكيلاني ، محمد المنور الجديد ، الشيخ فيصل الجازي ، عاصي ابو العز ، سمود القاضي ، جلال مرزوق القلاب ، عبد الوهاب الطراوة ونظرت في الشكاوى والاوراق الواردة اليها وقررت ما يلي :-

١ - الشكاوى رقم (١) المقدمة من السيد اديب الخياط والمضمنة هدم منزله وحرقة اثناء الحوادث المؤسفة الاخيرة . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى الى اللجنة المختصة في وزارة الاشغال لتظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٢ - الشكاوى رقم (٢) المقدمة من السيد عماد عوده حمدان القاعور والمضمنة هدم منزله ومكتبه التجاري وحرقة اثناء الحوادث المؤسفة . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى الى اللجنة المختصة في وزارة الاشغال لتأظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٣ - الشكاوى رقم (٣) المقدمة من السيد عبد الله الرحبي والمضمنة اعدته الى عمله السابق في سلطة المصادر الطبيعية . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكاوى الى الحكومة لتأظر فيها واتصاف المشتكى وقالم تسمح به القوانين والانظمة واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

٤ - الشكاوى رقم (٤) المقدمة من السيد عبد الرؤوف خليفه قررت اللجنة حفظ الشكاوى .

٥ - ونظرت في الاقتراح رقم (٢) المقدم من النائبين السيدين اميل الغوري وعبي الدين الحسيني والمضمن تشكيل وفد للسفر الى الديسار المقدسة . توصي اللجنة المجلس الكريم بقبول هذا الاقتراح وانتخاب الوفد اللازم من اعضاء المجلس لهذه الغاية .

٦ - ونظرت في الاقتراح رقم (٣) المقدم من النائبين السيدين اميل الغوري وعبي الدين الحسيني والمضمن تأليف وفد او اكثر تكون مهمته التبحر في الاقطار العربية والاسلامية . توصي اللجنة المجلس الكريم بدمج هذين الاقتراحين باقتراح واحد ويسمى عنه بتشكيل هيئة توعية من المجلس النيابي بمجموعه بحيث تنظم اجمالاً بموجب برنامج عمل يتفق عليه .

٧ - الاقتراح رقم (٤) المقدم من النائبين السيدين اميل الغوري وعبي الدين الحسيني والمضمن تشكيل لجنة مهمتها الدعوة الى محاربة المنكر وازالة ما خلفته الحوادث المؤسفة .

توصي اللجنة المجلس الكريم ضم هذا الاقتراح الى الاقتراح الثالث .

هكذا حله



٨ - الاقتراح رقم (٥) المقدم من النائبين السيدين اميل الغوري ومحي الدين الحسيني والمتضمن التنايير والاجراءات لمساعدة الضفة الغربية ودعم شعبها . توصي اللجنة المجلس الكريم باخالة هذا الاقتراح على الحكومة للنظر فيه .

٩ - الاقتراح رقم (٦) المقدم من النائب السيد محمد الحاج عبد الله والمتضمن تشكيل لجنة باسم ( لجنة شؤون الامن الوطني ) . توصي اللجنة المجلس الكريم بالاخذ بوجهة نظر المقترح اذا ما اقراها على انتخاب اللجنة المطلوبة .

١٠ - الشكوى رقم (٨) المقدمة من السيد محمد عدنان عطا محمد السدر والمتضمنه ايجاد عمل له توصي اللجنة المجلس الكريم باخالة هذه الشكوى الى الحكومة لانصافه واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

١١ - الشكوى رقم (٧) المقدمة من السيد عليان محمد مسعود ورفيقاه والمتضمنه بعض المطالبات بشأن تحسين قراهم ومقيشتهم . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالتها على الحكومة لتحقيق ما يمكن تحقيقه من هذه الطلبات رافعة يوم وبعثاً ورايم التقدم الاقتصادي للبلد واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة الادارية

السيد المقرر:

هناك قانون مستعجل يتعلق بقانون التقاعد المدني الذي يجوز فيه لافراد الجيش الشعبي ان يجمعوا بين راتب التقاعد .

السيد نائب الرئيس

لم نصل اليه بعد ؟

الاستاذ جمو نائب عمان :

ما هو موضوع الشكوى رقم (٤) ؟

السيد المقرر:

عبارة عن شكوى مكتومة موجهة الى سمو الامير حسن ولترئيس الحكومة والى رئيس مجلس الامة .

الاستاذ جمو نائب عمان :

اذا نسخة من الشكوى لا يجوز النظر فيها .

الشيخ الجازي نائب بدو الجنوب : حفظها .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة الادارية

رقم (١) ؟

الجميع : موافقون .

٧ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية

السيد نائب الرئيس :

ليفضل مقرر اللجنة السيد رزق البطاينة الى المنصة لتلاوة مقررات اللجنة .

السيد المقرر:

(أ)

لجنة الشؤون الخارجية :

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب

بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٧١/١/٥ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد فضل الدلقوني وحضور اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة الاخضراء - عمران المعاليه - وفلاح عودة الله عاظمي ابو العز - بشارة غصيب - يوسف العظم - صديق الجعبري - الدكتور قاسم الرعاوي رزق البطاينة . وقررت بمايلي :

١ - انتخاب سعادة النائب السيد رزق البطاينة مقرر اللجنة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

لجنة الشؤون الخارجية

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة رقم (١) ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

السيد المقرر

لجنة الشؤون الخارجية

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧١

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب

بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٧١/١/٥ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد فضل الدلقوني وحضور الاعضاء اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة السادة : عمران المعاليه ، وفلاح عودة الله عاظمي ابو العز ، بشارة غصيب ، يوسف العظم ، صديق الجعبري ، الدكتور قاسم الرعاوي ، رزق البطاينة .

ونظرت في الاتفاقيات الحالية عليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها وتديقها قررت بمايلي :

١ - الموافقة على الاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة بشأن تسوية التعويضات المستحقة لارعايا الاردنيين بالضفة التي وردت من الحكومة .

٢ - الموافقة على ( اتفاق التعاون الاقتصادي والفني ) الذي وافق عليه مجلس الوزراء كما ورد في كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٥٥/١٢/٥٨٨ تاريخ ٧٠/١/٢٢ بين حكومة المملكة

الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق بالصيغة التي وردت من الحكومة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

لجنة الشؤون الخارجية

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على الاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة بشأن تسوية التعويضات المستحقة لارعايا الاردنيين ؟

الجميع : موافقون

( وهذه نص الاتفاقية كما وافق عليها المجلس وبالصيغة التي سترفع بها الى مجلس الاعيان الموقر )

هذه هي الاصل

## اتفاق

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة

في شأن تسوية التعويضات المستحقة لرعايا الأردنيين

—\*—\*—

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

حكومة الجمهورية العربية المتحدة

رغبة منهما في تسوية التعويضات المستحقة لرعايا الأردنيين نتيجة خضوع اموالهم لقوانين التأميم الكامل او الجزئي التي صدرت في الجمهورية العربية المتحدة او نتيجة لفرض الحراسة على هذه الاموال استنادا الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وادارتها او يعمها بواسطة الجهات المتولية شؤون الحراسة او خضوعها لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ او قوانين الاصلاح الزراعي الصادرة في عامي ١٩٦١، ١٩٦٣ فقد تعاقدت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية عن نفسها وباسم رعاياها من اصحاب الاموال السالفة الذكر الذين يقبلون المعاملة بأحكام هذا الاتفاق ولحسابهم وقبلت بهاتين الصفتين ان تتخالص تخالصا كاملا نهائيا عن كل تعويض مستحق لمولاء الرعايا من جراء خروج هذه الاموال عن ملكهم او من جراحي سبب آخر متصل بها او بنقل ملكيتها او ادارتها او بالتصرف فيها وذلك في مقابل قيام حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

وبناء على ذلك فقد اتفقنا على ما يأتي :-

## المادة الأولى

يقصد بالاموال والحقوق الأردنية في خصوص هذا الاتفاق الاموال والحقوق المملوكة للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية :-

أ - ان يكونوا متمتعين بالجنسية الأردنية منذ شهر يوليو سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا الاتفاق .

ب - ان يكونوا مستحقين لصفة غير المقيم في الجمهورية العربية المتحدة او حاصلون على هذه الصفة طبقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فاذا كانوا بقيمين بها تعين عليهم الحصول على «صفة غير المقيم» طبقا لأحكام القانون المذكور خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الاتفاق .

ج - ان يتقدموا بطلب مؤيد من الحكومة الأردنية للاستفادة من احكام الاتفاق الى الجهة التي تحددها حكومة الجمهورية العربية المتحدة خلال ثمانية عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا الاتفاق .

## المادة الثانية

تسري احكام هذا الاتفاق على الاموال والحقوق الأردنية التي خضعت في الجمهورية العربية المتحدة للقوانين الآتية :-

أ - بالنسبة للاموال المؤتممة :- ان تكون قد خضعت لاحد قوانين التأميم الكامل او الجزئي التي صدرت في الجمهورية العربية المتحدة ابتداء من يوليو ١٩٦١ .

ب - بالنسبة للاراضي الزراعية :- ان تكون قد خضعت للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ او القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ .

ج - بالنسبة للاموال التي فرضت عليها الحراسة :- ان تكون قد خضعت لأحكام القانون رقم (١٥٠) لسنة ١٩٦٤ .

## المادة الثالثة

تحدد مطالبات الرعايا الاردنيين على اساس الاوراق المالية المؤتممة او الشهادات او السندات الصادرة تنفيذاً للقوانين المنصوص عليها في المادة السابقة او بكافة الوسائل الاخرى المثبتة للملكية قانونا .

وبالنسبة لاموال الاردنيين التي فرضت عليها الحراسة فتحدد المطالبات على اساس البيانات المقدمة من الادارة العامة للاموال التي آلت الى الدولة على ضوء المستندات المثبتة للملكية المقدمة الى هذه الادارة .

## المادة الرابعة

١ - يفتح لدى البنك المركزي المصري حساب خاص بالجنيه المصري لا يغل فائدة باسم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تودع فيه قيمة مطالبات الرعايا الاردنيين الذين تتوالى فيهم الشروط المبينة في المادة الأولى من هذا الاتفاق وذلك على النحو الآتي :

أ - ٦٥٪ من قيمة الاموال التي خضعت للقوانين المشار اليها في الفقرتين أ، ب من المادة الثانية مقومة وفقا لأحكام القوانين التي خضعت لها .

ب - ٦٥٪ من قيمة صافي الاموال التي آلت الى الدولة بمقتضى احكام القانون رقم (١٥٠) لسنة ١٩٦٤ محددة طبقا للبيانات الواردة من الادارة العامة للاموال التي آلت الى الدولة .

٢ - لا يخل فتح هذا الحساب باسم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بحقوق الدائنين قبل اصحاب الاموال المكونة لهذا الحساب اذ يحق لهم مباشرة حقوقهم القانونية على هذه الاموال في حدود ما يخص مدنيهم في هذا الحساب .

وتستتر من القيمة القابلة للتحويل طبقا للمادة التالية كافة المبالغ التي يحجز بها اداريا او قضائيا الى ان يتم رفع هذه الحجز وكذا المبالغ التي يقتضيها الدائنين وفاء لديونهم من هذا الحساب .

مادة ١٥٠

## المادة الخامسة

يستخدم المبلغ المقترح به الحساب المشار اليه في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية :-

أ - يكون استخدام هذا المبلغ على اقساط سنوية حدها الاقصى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (ثلاثمائة الف جنيه مصري).

ب - يكون استخدام ٥٠٪ على الاقل من قيمة القسط السنوي في سداد مصروفات السائحين الاردنيين في الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة للمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية فيما عدا رسوم المرور في قناة السويس.

ج - يكون استخدام الباقي من القسط السنوي في الوفاء بما يعادل ٢٠ بالمائة من قيمة كل شحنة من السلع المنتجة في الجمهورية العربية المتحدة التي تستورد لاحتياجات السوق الأردنية وذلك باستثناء القطن والارز والبرول.

د - تتعهد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بأن تخصص كافة السلع التي تستورد طبقا لاحكام هذا الاتفاق للاستهلاك المحلي ولا يسوغ إعادة تصديرها الى الخارج بأي وجه من الوجوه.

## المادة السادسة

تغطي العمليات المتعلقة بالحساب الخاص المشار اليه في المادة الرابعة من جميع الضرائب والملاوات المتعلقة بالتحويلات.

## المادة السابعة

يتم تخصيص هذا الاتفاق لتحديد قيمة الجنيه المصري على اساس ٢.٣٠ دولار امريكي (دولارين وثلاثين سنتا) للجنيه المصري.

## المادة الثامنة

تتعهد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بأن تسلم الى مالكي الاموال المنصوص عليها في المادة الرابعة القيمة التي تم ايداعها لحسابهم وذلك بالكيفية وفي المواعيد التي تراها دون أية مسؤولية في ذلك على حكومة الجمهورية العربية المتحدة وتقوم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعلان تعهداتها بهذا الى التوازي الشامل من اصحاب المطالبات وانتقال حقوقهم في التعويض الى ذمتها وان تصدر من التشريعات ما يقر مسؤولية تحمل اوجه هذه المطالبات ايا كانت طبيعتها او قيمتها.

وتتعهد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بقبولها لهذا التخالص النهائي الكامل بأن تتحمل هي وحدها امسؤولية اية مطالبة او دعوى او ادعاء يتقدم به اي ذي شأن من اصحاب هذه الاموال او دائيتهم او خلفائهم والحائزين لحسابهم او اصحاب اي حق من الحقوق قبلهم من جراء خروج هذه الاموال من ملكيتهم. كما تتعهد بأن تدفع عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وعن رعاياها كل مسؤولية من هذا القبيل وان تعرضها عند الاقتضاء عن مثل هذه المسؤولية فيما لو تقرر بحكم صادر من القضاء الاردني او من اية جهة قضائية في أية دولة اخرى.

## المادة التاسعة

تتفق الحكومتان على الوسائل والاجراءات الخاصة بتنفيذ هذا الاتفاق.

## المادة العاشرة

تشكل لجنة مشتركة للاشراف على تنفيذ احكام هذا الاتفاق واتخاذ ما تراه من الاجراءات اللازمة لتطبيق احكامه وتجتمع هذه اللجنة بناء على طلب اي من الحكومتين.

## المادة الحادية عشر

في حالة اتخاذ الجمهورية العربية المتحدة اجراءات مماثلة او مطابقة للاجراءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق تبحث الحكومتان معا مدى امكان تطبيق احكام الاتفاق الحالي على المطالبات الناشئة عن هذه الاجراءات.

## المادة الثانية عشر

تطبق مبادئ اتفاقيات التعويضات التي قد تبرمها حكومة الجمهورية العربية المتحدة مع الدول الاخرى اذا كانت اكثر ملائمة بدلا من مبادئ هذا الاتفاق.

## المادة الثالثة عشر

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه. وقد تم التوقيع عليه من ممثلي الحكومتين المتعاقبتين بموجب السلطات المخولة لكل منهما من حكومته. تحرر من نسختين أصليتين باللغة العربية في القاهرة في الثامن عشر من مايو سنة ١٩٦٨.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة (موقع)  
حاتم الزعبي

هكذا  
مجلس النواب



## بروتوكول تنفيذي

بشأن الاتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

المعقود في القاهرة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

٠٠٠٠٠٠

بغية تسهيل تطبيق الاتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن تسوية التعويضات المستحقة للرعيا الأردنيين الذين خضعت اموالهم لقوانين التأميم او لاجراءات الحراسة او الاصلاح الزراعي (يشار اليه فيما بعد بالاتفاق) اتفقت حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية على الاحكام التالية :

### المادة الاولى

تصدر وزارة الخارجية الأردنية لكل من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المشار اليهم في المادة الأولى من الاتفاق والذين يريدون رغبتهم في الاستفادة من احكام المادة الثانية منه ، اقراراً مطابقا للنموذج المرفق بهذا البروتوكول يثبت ان الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من الاتفاق متوفرة فيهم .  
واذا ما رأت الجمهورية العربية المتحدة سببا للاعتراض على اي من البيانات الواردة في هذا الاقرار ولم يكن ممكنا تسوية الامر بالطرق الدبلوماسية يعرض الموضوع على اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة العاشرة من الاتفاق .

### المادة الثانية

تمكينا للبنك المركزي المصري من ابداع التعويضات المستحقة لكل متفع اردني ( اشخاص طبيعيون ومعنويين ) في الحساب المنصوص عليه في المادة الرابعة من الاتفاق يتبع الاجراء الآتي :

أ - تودع المستندات التي تمثل اموال وحقوق ومصالح المستفيد الاردني والتي تسجل في الاقرار المنصوص عنه في المادة الأولى من هذا البروتوكول في احد البنوك التجارية في الجمهورية العربية المتحدة وترفق بها جميع الوثائق التي تؤيد ملكية المستفيد لهذه الاموال والحقوق والمصالح .

ب - يقوم البنك التجاري بقيد قيمة الاموال والحقوق والمصالح على الاقرار وفقا لقوانين الجمهورية العربية المتحدة المطبقة في هذا الصدد .

ج - يقدم البنك التجاري في الجمهورية العربية المتحدة الاقرار ( من ثلاث نسخ ) من طلب المستفيد الاردني الى ادارة التسجيل .

د - تقوم ادارة النقد بعد تدقيق الطلب والموافقة عليه بارسال نسخة من الاقرار الى البنك المركزي المصري ونسخة الى البنك التجاري .

هـ - بعد تلقي البنك المركزي المصري للمستندات تمثل الاموال والحقوق والمصالح الواردة في الاقرار من البنك التجاري يقوم البنك المركزي المصري بقيد خمسة وستين بالمائة ( ٦٥ ٪ ) من قيمتها في الجانب الدائن من الحساب الخاص المذكور آنفا .

### المادة الثالثة

يفتح البنك المركزي المصري باسم البنك المركزي الاردني الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة الرابعة من الاتفاق بالجنيهات المصرية .

ويقيد في الجانب الدائن من هذا الحساب مبلغ ٦٥ ٪ من التعويضات المستحقة وفقا للمادة الثانية من الاتفاق بالنسبة لتلك التي تحدد قيمتها . ويخطر البنك المركزي المصري المصرف المذكور بالابداعات اولا بأول . وترسل الاخطارات ( من نسختين ) مرفقة بجداول مفصلة باسماء اصحاب هذه الابداعات .

واذا تضمن الطلب المقدم وفقا للمادة الثانية من هذا البروتوكول حقوقا لا يمكن تحديد التعويضات الواجبة الدفع بالنسبة لها حين تقديم الطلب تقيد هذه التعويضات بالجانب الدائن من الحساب الخاص اولا بأول عند تحديد قيمة التعويض .

### المادة الرابعة

يفتح البنك المركزي المصري باسم البنك المركزي الاردني حسابين فرعيين « سياحة » و « بضائع » لا يغلان فائدة ، وتطبق عليهما احكام المادة الثامنة من الاتفاق :

١ - الحساب الفرعي « سياحة » بالجنيهات المصرية :

يستخدم في الوفاء بمصروفات السياح الاردنيين وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة لمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية .

تشمل هذه الخدمات على سبيل المثال مصاريف الدعاية والنشر . الاقساط المدرسية ، مصروفات الطبيب والامتناء - اجور وجوه الفن المصري .

ويستثنى من الخدمات رسوم المرور في قناة السويس وذلك وفقا للبند (ب) من المادة الخامسة من الاتفاق والحساب الفرعي « بضائع » بالدولارات الامريكية :

٢ - الحساب الفرعي « بضائع » بالدولارات الامريكية :

يستخدم في الوفاء بما يعادل عشرين بالمائة ( ٢٠ ٪ ) من قيمة كل شحنة من صادرات الجمهورية العربية المتحدة الى المملكة الأردنية الهاشمية وفقا للبند (ج) من المادة الخامسة من الاتفاق .

يقوم البنك المركزي المصري بدفع ما يعادل هذا الوفاء اي ٢٠ ٪ من قيمة كل شحنة الى المصدرين المصريين اقتطاعا من الحساب الفرعي « بضائع » على اساس السعر الرسمي للدولار الامريكي المعلن عنه من قبله وذلك بناء على اوامر الدفع ، الصادرة عن المصارف الأردنية على ان تراعى في ذلك احكام المادة السابعة من الاتفاق .

هذه هي الصفحة

## المادة الخامسة

بالنسبة للسنة التعاقدية الاولى يقوم البنك المركزي المصري بنقل الايداعات في الحساب الخاص بأكملها الى حسابين فرعيين ( الحساب الفرعي « سياحة » بالجنيه المصري ( و ) الحساب الفرعي « بضائع » بالدولار الأمريكي الى ان يصل مجموع المبالغ المنقولة للحسابين الى مبلغ الحصة السنوية وقدره ثلاثمائة الف جنيه مصري. وتكون الحصة السنوية بالنسبة لكل سنة تعاقدية تالية ثلاثمائة الف جنيه مصري تحول في حدود امكانيات الحساب الخاص مناصفة الى الجانب الدائن من الحساب الفرعي « سياحة » بالجنيه المصري وإلى الجانب الدائن من الحساب الفرعي « بضائع » بالدولارات الأمريكية .

يقوم البنك المركزي المصري ، بناء على طلب البنك المركزي الاردني ، بنقل مبالغ من الحساب الفرعي ، « بضائع » الى الحساب الفرعي « سياحة » بعد تحويل المبالغ المطلوب نقلها الى جنيهاً مصرية على اساس السعر المحدد في المادة السابعة من الاتفاق وذلك لمواجهة ما قد يطرأ من طلبات التحويل التي تفوق القيمة السنوية المقيّدة في الحساب الفرعي « سياحة » .

## المادة السادسة

رغبة منها في حسن تطبيق الاتفاق تؤمن حكومة الجمهورية العربية عرض السلع المذكورة في المادة الخامسة من الاتفاق ( البند ج ) على المشترين الاردنيين بنفس السعر المحدد لهذه السلع عند بيعها بالعملة الحرة طالما ان الثمازين بالمائة من قيمتها مستدفع بالعملة الحرة خارج نطاق اتفاق التعويضات ، كما انها تؤكد بأن هذه السلع لن تعرض لأية تدابير او قيود ادارية من شأنها عاقبة او تأخير تصديرها الى المملكة الاردنية الهاشمية .

## المادة السابعة

يتفق البنك المركزي الأردني والبنك المركزي المصري على الطرق الفنية الخاصة بتنفيذ هذا البروتوكول .  
حرر من نسختين في القاهرة في الثامن عشر من مايو سنة ١٩٦٨ .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة  
( موقع )  
عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
( موقع )

حاتم الزعبي  
وزير الاقتصاد الوطني

## الاتفاق

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

بشأن التعويض عن المصالح الأردنية المفقودة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

\*\*\*\*\*

## اقرار

رقم

١ - تشهد وزارة الخارجية الأردنية ان السيد / السيدة / الآتية / المؤسسة المقيم ( المقيمة ) في  
مستوف ( مستوفية ) للشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من الاتفاق . وقد اعان المذكور انه مالك  
للأموال والحقوق والمصالح المبيّنة فيما بعد والتي مستها الاجراءات المذكورة في المادة الثانية من الاتفاق :

عدد بيان الاموال والحقوق والمصالح ( قيمة التعويض تدون بمعرفة البنك التجاري بالجمهورية العربية المتحدة ) .

المجموع :

في / / ١٩

وزارة الخارجية الأردنية

حاتم وتوقيع البنك التجاري

في / / ١٩

٢ - تطبيقاً لاحكام الاتفاق المفقود بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن التعويضات  
المستحقة للرحايا الاردنيين الذين خضعت أموالهم لقوانين التأميم او اجراءات الحراسة او الاصلاح الزراعي  
المبرم في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨ يطلب السيد - السيدة - الآتية - المؤسسة .  
مالك الاموال والحقوق والمصالح المبيّنة اعلاه ابلغ ٦٥ في المائة من التعويض المستحق عن هذه الاموال  
والحقوق والمصالح في حساب خاص وفقاً للمادة الثانية من الاتفاق .

توقيع ( السيد - السيدة - الآتية - المؤسسة ) .

في ١٩

هكذا جنة لاصح

البنك المركزي المصري

القاهرة في / / ١٩

## الاتفاق

بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية

في شأن تسوية التعويضات المستحقة للراعا الاردنيين المقيمين في القاهرة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

اقرار رقم

مقدم من

( اسم البنك التجاري )

مخصص التعويضات المستحقة :

عدد	بيان الاموال والحقوق والمصالح	القانون المطبق على هذه الحالة	مجموع التعويض
		في ج . ع . م .	عن الوحدة

المبلغ الاجمالي للتعويضات المستحقة

المودع ٩٥ ٪ في المائة منها بالحساب الخاص

موافقة ادارة رقابة النقد رقم

تاريخ / / ١٩

وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد المملكة الاردنية الهاشمية

بالاشارة الى المادة الاولى من الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية الخاص بتسوية التعويضات المستحقة للراعا الاردنيين .

اتشرف بالافادة بان اية منازعة في جنسية الراعا الاردنيين بسبب قديمهم في مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية على اساس انتمائهم لجنسيات اخرى او لاي سبب آخر سوف يعرض امرها على اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة العاشرة من الاتفاق المذكور وذلك اذا لم يمكن تسويتها بالطريق الدبلوماسي .

وفي حالة تعدد الجنسية فانه من المتفق عليه ان ذوي الجنسية المزدوجة يستبعدون عن نطاق الاشخاص الذين يفيدون من هذا الاتفاق اذا كانت احدي الجنسيين هي جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

اما اذا كان ازدواج الجنسية بين الاردن او اية دولة اخرى فانه لن يعتبر اردنيا في مفهوم الاتفاق المذكور الا من كانت جنسيته الاردنية هي الجنسية الغالبة او الجنسية الفعلية .

ومن المتفق عليه في هذا الخصوص ان الشخص الاردني الذي يحصل على جنسية اجنبية بناء على طلبه قبل ابرام هذا الاتفاق لا يدخل في نطاق الاردنيين الذين يفيدون من هذا الاتفاق .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تكرموا بتأييده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

( موقع )

مجلس النواب



وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

نتشرف باستلام خطابكم اليوم ونصه كما يلي :

« بالاشارة الى المادة الاولى من الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية الخاص بتسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين .

اتشرف بالافادة بان اية منازعة في جنسية الرعايا الاردنيين بسبب قبدهم في مصلحة المجرة والجوازات والجنسية على اساس انتمائهم لجنسيات اخرى او لأي سبب اخر سوف يعرض امرها على اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة العاشرة من الاتفاق المذكور وذلك اذا لم يمكن تسويتها بالطريق الدبلوماسي .

وفي حالات تعدد الجنسية فانه من المتفق عليهما ذوي الجنسية المزدوجة يستبعدون عن نطاق الاشخاص الذين يفيدون من هذا الاتفاق اذا كانت احدي الجنسيةين هي جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

اما اذا كان ازدواج الجنسية بين الاردن واية دولة اخرى فانه لن يعتبر اردنيا في مفهوم الاتفاق المذكور لا من كانت جنسيته الأردنية هي الجنسية الغالبة او الجنسية الفعلية .

ومن المتفق عليه في هذا الخصوص ان الشخص الاردني الذي يحصل على جنسية اجنبية بناء على طلبه قبل ابرام هذا الاتفاق لا يدخل في نطاق الاردنيين الذين يفيدون من هذا الاتفاق .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

واتشرف بان اعزز لكم الموافقة على ما جاء به :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية

(موقع)

وفد الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

أتشرف باستلام خطابكم بتاريخ اليوم ونصه كما يلي :

« بالاشارة الى الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين .

فاني اتشرف بالافادة بأنه نظرا لطبيعة المعاملات المنظورة وغير المنظورة بين البلدين فان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقترح الموافقة على تعديل نص المادة الخامسة من الاتفاق المذكور على الوجه التالي :

« يستخدم المبلغ المقترح به الحساب المشار اليه في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية :

أ - يكون استخدام هذا المبلغ على اقساط سنوية حددا الاقصى ( ٣٠٠,٠٠٠ ) جنيه مصري ( ثلاثمائة الف جنيه مصري ) .

ب - يكون استخدام ٣٠٪ على الاقل من قيمة القسط السنوي في سداد مصروفات السائحين الاردنيين في الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة لمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية فيما عدا رسوم المرور في قناة السويس .

ج - يكون استخدام الباقي من القسط السنوي في الوفاء بما يعادل ٢٠٪ من قيمة كل شحنة من السلع المنتجة في الجمهورية العربية المتحدة التي تستورد لاحتياجات السوق الأردنية وذلك باستثناء القطن والبرول .

د - تتعهد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بأن تخصص كافة السلع التي تستورد طبقا لأحكام هذا الاتفاق للاستهلاك المحلي ولا يسوغ اعادة تصديرها الى الخارج بأي وجه من الوجوه .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

واتشرف بان اعزز لكم الموافقة على ما جاء به .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

(موقع)

مجلس النواب

وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

بالإشارة الى الاتفاق المبرم اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعيا الاردنيين.

فاني اتشرف بالافادة بأنه نظرا لطبيعة المعاملات المنظورة وغير المنظورة بين البلدين فان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقترح الموافقة على تعديل نص المادة الخامسة من الاتفاق المذكور على الوجه التالي :

« يستخدم المبلغ المقترح به الحساب المشار اليه في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية :

١ - يكون استخدام هذا المبلغ على أقساط سنوية حلها الاقصى ( ٣٠٠,٠٠٠ ) جنيه مصري ( ثلاثمائة جنيه مصري ) .

ب - يكون استخدام ٣٠٪ على الاقل من قيمة القسط السنوي في سداد مصروفات السائحين الاردنيين في الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة لمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية فيما عدا رسوم المرور في قناة السويس .

ج - يكون استخدام الباقي من القسط السنوي في الوفاء بما يعادل ٢٠٪ من قيمة كل شحنة من السلع المنتجة في الجمهورية العربية المتحدة التي تستورد لاحتياجات السوق الاردنية وذلك باستثناء القطن والبرول .

د - تعهد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بان تخصص كافة السلع التي تستورد طبقا لأحكام هذا الاتفاق للاستهلاك المحلي ولا يسوغ إعادة تصديرها الى الخارج بأي وجه من الوجوه .  
واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

(موقع)

وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

بالإشارة الى الاتفاق المبرم اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعيا الاردنيين .

أتشرف بالافادة انه نظرا لما تبين من ان بعض اصول البنك العربي المحدود قد اغفلتها لجنة التقييم التي شكلت لتقييم فروع البنك المذكور في الجمهورية العربية المتحدة عقب تأميمها بالقانون رقم ( ١١٧ ) لسنة ١٩٦١ . ونظرا للوضع الذي كان يتفرد به البنك المذكور بين البنوك الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة فاني اقترح ان يتم تشكيل لجنة مشتركة من الحكومتين تقوم خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ببحث المسائل المتعلقة الخاصة بفروع البنك العربي بالجمهورية العربية المتحدة التي تم تأميمها وترفع تقريرها الى السيد وزير الاقتصاد بالجمهورية العربية المتحدة ليصدر قرارا نهائيا في هذا الخصوص بعد نفاذ الاتفاق وتبادل وثائق التصديق عليه بين الحكومتين وتسري على المبلغ المستحق للبنك العربي - طبقا لهذا القرار - كافة أحكام الاتفاق المبرم بين الحكومتين المشار اليه بصدر هذا الكتاب .

وأكون شاكرا تفضلكم بتزويدي بنسخة من تقرير اللجنة المشتركة المشار اليها اعلاه لتتاح لي فرصة ابداء اية ملاحظات اذا بدنا هذا ضروريا وذلك قبل اصدار قراركم النهائي السالف الذكر .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

(موقع)

هكذا عند العمل

وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

سري للذابة وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

تشرف باستلام خطابكم بتاريخ اليوم ونصه كما يلي :

« بالاشارة الى الاتفاق المبرم اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعابا الاردنيين :

تشرف بالافادة انه نظرا لما تبين من ان بعض اصول البنك العربي المحدود قد اغفلتها لجنة التقييم التي شكلت لتقييم فروع البنك المذكور في الجمهورية العربية المتحدة عقب تأميمها بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٦١ ، ونظرا للوضع الذي كان يفرضه البنك المذكور بين البنوك الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة فاني اقترح ان يتم تشكيل لجنة مشتركة من الحكومتين تقوم خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ببحث المسائل المتعلقة الخاصة بفروع البنك العربي بالجمهورية العربية المتحدة التي تم تأميمها وترفع تقريرها الى السيد وزير الاقتصاد بالجمهورية العربية المتحدة ليصدر قرارا نهائيا في هذا الخصوص بعد ففاذ الاتفاق بتبادل وثائق التصديق عليه بين الحكومتين وتسري على المبلغ المستحق للبنك العربي طبقا لهذا القرار - كافة احكام الاتفاق المبرم بين الحكومتين المشار اليه بصدر هذا الكتاب .

واكون شاكرا بفضلكم بترويدي بنسخة من تقرير اللجنة المشتركة المشار اليها اعلاه لتتاح لي فرصة بدء اية ملاحظات اذا بدا هذا ضروريا. وذلك قبل اصدار قراركم النهائي السالف الذكر .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

واتشرف بأن اعزز لكم الموافقة على ما جاء به .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

( موقع )

( ٢ )

السيد نائب الرئيس

هل يوافق المجلس على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبروتوكول الملحق بالاتفاق ؟

الجميع : موافقون .

وهذه نص الاتفاقية كما وافق عليها المجلس وبالصفة التي سترفع بها الى مجلس الاعيان المرقرة

## اتفاق

## حول التعاون الاقتصادي والفني

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

\*\*\*

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، انطلاقا من العلاقات الودية السائدة بينهما تحديهما الرغبة المتبادلة في تأسيس علاقات اقتصادية وفنية على مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والكرامة القومية في كل من البلدين ، اتفقتا على عقد هذه الاتفاقية بالشكل التالي -

## المادة الأولى

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على استعداد للتعاون بروح التفاهم المتبادل لتطوير العلاقات الاقتصادية والفنية بين البلدين كطرفين متساويين في الحقوق ولمنفعتهما المتبادلة .

## المادة الثانية

يقصد تنفيذ التعاون المنصوص عليه في المادة الأولى اعلاه ، توافق الحكومتان على اعطاء المعونة لبعضهما البعض وبصورة خاصة بالشكل التالي :-

أ - تبادل الخبراء والاختصاصيين والمستشارين في ميادين النشاط الاقتصادي والعلمي والصناعي والفني .

ب - تنفيذ التصاميم والدراسات وتوريد المعدات والمواد لتنفيذ المشاريع .

ج - الاستشارات المتبادلة بين الاختصاصيين بقصد زيادة تبادل الخبرات في ميدان التنمية الاقتصادية .

د - تبادل التدرين والطلبة في ميادين التنمية الصناعية والفنية والتعليم المهني والتعاون في ايجاد الظروف الخاصة لتطوير الخبرة العملية .

## المادة الثالثة

ان حجم برنامج وشروط ومواعيد تقديم التعاون الاقتصادي والفني بما في ذلك شروط تبادل الخبراء والاختصاصيين والمستشارين المنصوص عليه في المادة الثانية من هذه الاتفاقية وكذلك شروط وطريقة تسوية الحسابات المالية المتعلقة بالخدمات المقدمة ( تنفيذ مشاريع التصاميم وتوريد المعدات والمواد ، الخ .... ) سوف تتم في كل حالة بموجب مفاوضات مستقلة بين الفريقين او مؤسساتهما المختصة ويتم انهاؤها في بروتوكولات خاصة او عقود .

هذه هي النسخة



## المادة الرابعة

يقوم الأشخاص الذين ينقلون مهمات في بلد الفريق المتعاقد الآخر بموجب هذه الاتفاقية بمراعاة شروط البروتوكولات الخاصة والعقود ويمتنعوا عن التدخل في أية أمور أخرى ، كما يجب عليهم مراعاة القوانين والانظمة المطبقة في البلد الذي يقيمون فيه .

## المادة الخامسة

يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين على المحافظة على سرية الوثائق والمعلومات وغيرها من الاور التي يتم استلامها عند تنفيذ هذه الاتفاقية ولا يحق تزويدها لطرف ثالث بدون موافقة الطرف المتعاقد الآخر .

## المادة السادسة

لتنفيذ هذه الاتفاقية يقوم ممثلو الفريقين المتعاقدين المفوضون بعقد اجتماعات في اي وقت يلزم لبحث المشاكل الناتجة اثناء تنفيذها ويتم الاتفاق على مكان هذه الاجتماعات بين فريقتي هذه الاتفاقية .

## المادة السابعة

يعتبر تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية هو تاريخ تبادل مذكرات ثبتت بان هذه الاتفاقية قد أصبح مصادقاً عليها عملاً بالاحكام الدستورية النافذة عند كل الفريقين .

يجوز انتهاء هذه الاتفاقية من قبل كل من الفريقين بالنسبة للالتزامات المترتبة شريطة ان يتم ذلك بموجب اشعار مسبق قبل ذلك بستة أشهر .

اذا ما تم انتهاء هذه الاتفاقية يتم تنفيذ المشاريع التي لا تزال تحت التنفيذ ويجب انهاؤها وانمام تنفيذ جميع الالتزامات التي التزم بها الفريقان بموجب شروط هذه الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة والعقود التي تحكم هذه المشاريع .

حرر في موسكو بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٦٩

على نسختين أصليتين كل منهما باللغة العربية وباللغة الروسية ويعول على كلا النصين .

عن  
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن  
حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

## بروتوكول ملحق بالاتفاقية

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية  
حول التعاون الاقتصادي والفني

٠٠٠٠٠٠٠٠

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مسترشدين بمبادئ التعاون الاقتصادي والفني كما هو منصوص في الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

وعاملون وفق البنود المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة قد اتفقا على ما يلي :

## المادة الاولى

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية سيتعاونان في :

أ - ميدان التحري الجيولوجي والاعمال الجيوفيزيائية المتعلقة بالنفط والغاز والمعادن الصلبة حيث تقوم المؤسسات المختصة لدى الفريقين بدراسة المواد والمعلومات الجيولوجية المتوفرة في الاردن واعتماد تقرير بذلك يستند اليه الفريقان لتقرير جدوى وامكانية القيام بمزيد من الاعمال .

ب - تأسيس مدرسة تكتيكية للذكور لتدريب الفتيين على الاجهزة الدقيقة والكهربائية تتسع لمتين وخمسة وعشرين طالباً ومدرسة مهنية تكتيكية للاثلاث تتسع لثلاثمئة طالبة .

ج - تأسيس معهد علمي تقني بوليتكنيك لتدريب المهنيين من المستوى العالي .

## المادة الثانية

ومن اجل تحقيق التعاون المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا البروتوكول وبناء على طلب الفريق الاردني :

١ - ستقوم المنظمات السوفيتية بما يلي :

- وضع التصاميم المطلوبة واعمال المسح .

- تقديم الاجهزة والمواد التي لا يمكن انتاجها في الاردن .

- ايفاد خبراء سوفيت الى الاردن لجمع المعلومات الأولية ووضع الدراسات والتصاميم وممارسة الاشراف على التنفيذ وتقديم المشورة اثناء بناء المعاهد الدراسية والقيام بأعمال جيولوجية والمساعدة

هذه هي النسخة

في تركيب وتشغيل المعدات وتدريب الاجهزة المحلية عليها .

- ايفاد المدربين - المدرسين لتنظيم أساليب التدريب ووضع المناهج للمدارس المهنية والمعهد التقني العالي.
- ايفاد المدرسين لتدريس المواضيع المهنية المقررة في المعاهد المذكورة .
- قبول المواطنين الاردنيين في الاتحاد السوفيتي بقصد التدريب الصناعي والفني في المشاريع ذات العلاقة.

٢ - وستقوم المنظمات الاردنية بما يلي :

- تقديم جميع المعلومات الاولى المتوافرة الضرورية لوضع التصاميم الى المنظمات السوفيتية وفقاً للشروط المتفق عليها بين الطرفين .

- النظر ، وفي حالة الموافقة ، التصديق على التقارير التفصيلية لمشاريع المؤسسات العلمية المذكورة وذلك في أقصر مدة معقولة من تاريخ تقديمها .

- القيام بإنشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال وذلك بمساعدة المؤسسات السوفيتية وفقاً للتقارير التفصيلية للمشروع وذلك بتقديم الاجهزة المحلية المؤهلة لادارة هذه المشاريع .

- تقديم العمال والطاقة والماء والغاز والمواصلات والمواد الضرورية المطلوبة المنتجة في الاردن لإنشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال وكذلك تأمين شق الطرق والخدمات الاضافية وخطوط الاتصال الى موقع العمل .

- تأمين التمويل لإنشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال الاخرى . ويقدم الجانب الاردني في على نفقته أماكن السكن ، والخدمات الطبية المحاية والخدمات العامة والبيئية الضرورية وخدمات المواصلات والاعمال الرسمية في الاردن للخبراء السوفيت الذين سيوفدون للاردن وفقاً لهذا البروتوكول .

#### المادة الثالثة

ان المنظمات الاردنية ذات الاختصاص المفوضة بالتعاقد بموجب هذا البروتوكول تدفع للمنظمات السوفيتية تكاليف الاعمال التصميمية المفضلة والمعدات والمواد المشحونة من قبلهم على النحو التالي - لا أقل من ٥٠ ٪ من مجموع كل مبلغ بالعملة الصعبة وذلك بتحويل الدفعات عند استحقاقها لحساب بنك التجارة الخارجية للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في بلد ثالث ما يبقية الدفعة تخص في بنك اردني بالجنيه الاسترليني لصالح بنك التجارة الخارجية للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، والمبالغ المسجلة بهذا الحساب سوف تستعمل لشراء الفوسفات الذي يصدره الاردن وكذلك لدفع نفقات المؤسسات السوفيتية في الاردن .

اذا لم يتم الفريق الاردني بتسليم الفوسفات بالكميات المطلوبة خلال التسعة أشهر من تاريخ تسجيل المبالغ في الحساب الخاص بها فيجب ان يتم تحويل أرصدة الحساب المستحق بناء على طلب بنك التجارة الخارجية السوفيتي بالعملة الصعبة في حساب لدى بلد ثالث . ويشترط في ذلك - يكون تحويل المبالغ غير المستعملة بالجنيه الاسترليني الى عملة صعبة اخرى على اساس سعر التعادل بالذهب بتاريخ التحويل .

في حالة تغير سعر التعادل بالذهب بالنسبة للجنيه الاسترليني والذي يساوي الان ٢.١٣٢٨١ غرام ذهب خالص يتم اعادة حساب الرصيد البائي في البنك الاردني كما هو بتاريخ التغير على اساس نسبة تغير سعر تعادل الجنيه الاسترليني بالذهب .

عند دفع الدين بالعملة الصعبة تحول السلطات الاردنية المختصة العملة المخصصة لحساب بنك التجارة الخارجية السوفيتي في بلد ثالث بالشكل الذي يتم الاتفاق عليه في العقود التي ستبرم .

#### المادة الرابعة

تقوم المنظمات السوفيتية ذات الاختصاص بمنح المؤسسات الاردنية الخاصة الحق بدفع اثمان اعمال الدراسات والابحاث والتصاميم والمعدات والمواد التي ترسل الى الاردن بالتقسيط في غضون اثني عشر سنة وذلك بدفع اقساط لا تزيد على ١٢٤١ من مجموع المبلغ في كل سنة نقد او فوسفات حسب النسبة المقررة وتكون القائمة على المبالغ غير المدفوعة بنسبة ١/١٠ بالسنة .

يدفع القسط الاول في غضون سنة بعد السنة التي يكون فيها التسليم و / أو تنفيذ الاعمال بالنسبة ووفقاً للاسلوب الذي سينص عليه في العقود .

لا يجوز ان يزيد مجموع ما تنفقه المنظمات السوفيتية الخاصة للسداد بالتقسيط على خمسة ملايين روبل ( الرو بل الواحد يحتوي على ٩٨٧٤١٢ و غرام من الذهب الخالص .

يكون تحويل الروبل الى الجنيهات الاسترليني على اساس سعر تعادل الذهب لهذه العقود في تاريخ التحويل

#### المادة الخامسة

يتم دفع نفقات المنظمات السوفيتية التي تتكبدها في حالة ايفاد الخبراء السوفيت الى الاردن بدون تقسيط وبالعملة الصعبة وذلك بتحويل المبالغ المنصوص عليها في العقود الى حسابات بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي في بلد ثالث ما عدا مصاريف الخبراء السوفيت في الاردن ( الرواتب ) التي يقوم الطرف الاردني بدفعها وذلك بتحويلها الى الحساب الخاص لبنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي المقترح بموجب المادة الثالثة لهذا البروتوكول لدى البنك الاردني المقرض .

#### المادة السادسة

يتم دراسات التصميم والابحاث وتزويد المعدات والمواد وغيرها من المعونة الفنية بموجب هذا البروتوكول كما يتم ارسال البضائع الاردنية الى الاتحاد السوفيتي بموجب عقود يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة الاردنية والسوفيتية كما يتم توقيع هذه العقود خلال اقصر فترة معقولة من تاريخ تقديمها من قبل المؤسسات الاردنية ، أو المؤسسات السوفيتية .

هذه المادة

تتضمن هذه العقود الكميات والمواعيد والأسعار ( وفق الاسعار العالمية السائدة ) وأفضليات تسليم المواد والاجهزة والوثائق اللازمة للدفع وغيرها من الشروط التفصيلية اللازمة لتنفيذ المعونة الفنية والمدفوعات بموجب هذا البروتوكول .

#### المادة السابعة

في حالة نشوب أي نزاع بين المؤسسات السوفيتية والأردنية بالنسبة لهذا البروتوكول او بالنسبة للعقود التي سيتم توقيعها بالاستناد عليه يقوم ممثل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الاتحاد السوفيتي بالتشاور فيما بينهما ومحاولة حل النزاع .

#### المادة الثامنة

يحتاج هذا البروتوكول الى الابرام بموجب الانظمة المعمول بها في كل من البلدين ويسري مفعوله في يوم تبادل وثائق الابرام الذي سيجري في عمان .

نظم في موسكو في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٩

على نسختين أصليتين في كل من اللغتين العربية والروسية ويعتبر النصان أصليان .

عن

حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

( ج )

السيد المقرر :

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧١

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٤/١/١٩٧١ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد فضل الدلقموني وحضور اصحاب المعالي والمعلوفة والسماحة والسعادة المقرر والاعضاء رزق البطانيه - عمران المعاطلة - يوسف العظم - محمد الخشمان - سلمان القضاء - مفلح عودة الله - عاطي ابو المز - صافي الجعبري - عبد الباقي جعو . وعلى ضوء الموقف العام فقد قررت اللجنة ما يلي :-

١ - لما كانت معركتنا مع العدو هي معركة مصير تستهدف وجود الامة العربية ولما كان وحدة الصف العربي ضرورة ملحة لمواجهة هذه المعركة والامة احوج ما تكون في هذه المرحلة من تاريخها الى وحدة صف حقيقية ولما كان الاردن منطق التحرير وارض الصمود والغذاء يؤمن بهذه الوحدة ويتطلب النعم بكافة اشكاله والوانه ولما كانت البرلمانات العربية تستهدف تحقيق هذه الاهداف فان لجنة الشؤون الخارجية ايماناً منها بضرورة التحرك البرلماني للاسهام في تحقيق هذه الاهداف، فان اللجنة توصي مجلسكم الكريم بالموافقة على المبادئ التالية ضمن خطة التحرك .

أ - ان يجدد البرلمان الأردني الدعوة لقياس الاتحاد البرلماني العربي لأقرار دستوره وليتبنى لهذا الاتحاد ان يسهم عملياً في المشاركة في تحقيق اهداف الامة العربية وتدارس قضاياها في هذه المرحلة التاريخية من حياة امتنا المجاهدة .

ب - قيام وفد برلماني أردني لزيارة الاقطار العربية الشقيقة مزوداً بخطة عمل شاملة تهدف الى خدمة مقتضيات هذه المرحلة وتوضيح المواقف العام على ارض وطننا من جميع جوانبه المسؤولين والبرلمانيين في الاقطار الشقيقة .

٢ - الطلب من وزارة الاعلام تزويد لجنة الشؤون الخارجية بالصحف العربية والاجنبية وما تنذعه الاذاعات العربية والاجنبية فيما يخص الاردن وبقيضتنا المقدسة ليتسنى لهذه اللجنة الاطلاع عن ما يدور في المجال السياسي والاعلامي ليشترك المجلس الكريم في تدارس الامور وتقديم التوصيات كجزء من تحمله المسؤولية .

٣ - الطلب من وزارتي الخارجية والاعلام بان تحيط المجلس الكريم علماً بالزيارات التي تقوم بها الوفود وخاصة الوفود البرلمانية الاجنبية الى وطننا ليتسنى للجنة الشؤون الخارجية في هذا المجلس من الاسهام في توضيح وجهة النظر القومية والوقوف على اهداف هذه الزيارات .

٤ - ان اللجنة توصي المجلس الكريم بان يستوضح الحكومة عن وجهة نظرها في البيان الذي صدر عن نقر من المواطنين بتاريخ ١٧/١/٧١ والذي اذاعته صوت العاصفة تحت عنوان بيان الى جماهير شعبنا العظيم والذي اشترك في توقيعه بعض من تحمل المسؤولية بالامس القريب .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

لجنة الشؤون الخارجية

هذه هي الاصل



السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٣) ؟

الجميع : موافقون

السيد نائب الرئيس :

فيما يختص بتشكيل اللجان .

دولة رئيس الوزراء :

سيدي الرئيس ، حضرات الاخوان

من حيث الاساس توافق الحكومة على كل هذه التوصيات وعلى الاخص الجزء المتعلق منها بالتحرك البرلماني لتوضيح موقفنا ، لكن احب ان اوضح نقطة بالاضافة الى هذا والتي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند التحرك . اكثر الامور التي تتم مهيئة مبنية على جهل بشؤوننا وانما متعمد هذا الشيء ، هذا يجب ان يكون في ذهنكم ، الناس الذين يريدون ان يلعبوا . . ولا تكون من السلماجة بحيث . . انه مجرد توضيح هذه النقطة . . نقطة واضحة لا تريد توضيح ، ولكن بتقيد التحرك البرلماني باسسه شيء صحيح وواجب ومهم ان ترتب خطة وينتخب اخوان يقوموا بتنفيذ هذه الخطة للتحرك .

موضوع الامور المطلوبة من وزارة الاعلام ستصدر الحكومة اليوم امر بخصوصها وستصلكم كافة المعلومات الاعلامية وبخلافه .

البند الرابع الذي قصدت ان اجيب عليه ، الواقع الحكومة كانت على وشك ان تتخذ اجراءات في هذا الموضوع ، لكن بعد حساب بسيط وجدنا

ان هذا البيان موقعه ما يستحقه اي اهتمام ، نوع من الدكاكين المفتوحة والتي تنتظر اي مشكلة حتى تفتح من جديد لاسباب لا تمت الى الموضوع بصلة وهذا البيان بالذات ناقشت انا بعض الاخوان الذين وقعوا عليه وكان في حبه بيان شيء وضع بزين على النار في ذلك الحين . وهذا شيء نبناهم عليه وحذرناهم منه وما يعتقد يسوى نهم فيه اكثر من هيك واشكركم .

( تصفيق )

٨ - استعجال النظر وقرار مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١ .

السيد القضاء مقرر اللجنة القانونية :

هناك قانون مستعجل يتعلق بقانون التقاعد المدني الذي يجوز فيه لافراد الجيش الشعبي ان يجمعوا بين راتب التقاعد . لمصلحة الجيش الشعبي .

السيد نائب الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على اعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال وقد وزعت نسخ المشروع عليكم الان ؟

الجميع : موافقون

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ٩٧٠ كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

« وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس بالصيغة التي سيرفع بها الى مجلس الاعيان الموقر » .

الاسباب الموجبة

اقتضت المصلحة العامة استخدام عدد من العسكريين المتقاعدين كافراد ملتزمين بالجيش الشعبي ولما كانت الرواتب المقررة ل هؤلاء الافراد ضئيلة فقد وضع هذا التعديل لتمكين المتقاعد الذي يلتحق بالجيش الشعبي من الجمع بين راتبه التقاعدي وراتب الخدمة في الجيش الشعبي استثناء من حكم الفقرة (ب) المضافة الى المادة (٢٢) من قانون التقاعد بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ .

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧١

قانون تعديل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧١ ) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل مع ما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٠/١٢/٢ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصيل باضافة عبارة ( وافراد الجيش الشعبي الملتزمين ) بعد كلمة ( الاعيان ) الواردة في الفقرة (ب) منها .

٩ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة

السيد نائب الرئيس :

احالة القوانين الواردة على اللجان

السيد الامين العام :

يحال الى اللجنة المالية .

أ - مشروع قانون البنوك لسنة ١٩٧١ .  
ب - مشروع قانون البنك المركزي لسنة ١٩٧١ .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالتها الى اللجنة المالية .

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

يحال الى اللجنة القانونية .

أ - مشروع قانون نقابة الجيولوجيين لسنة ١٩٧١ .

ب - مشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧١ .

ج - مشروع قانون المؤسسة العامة لتأمين لسنة ١٩٧١ .

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالتها الى اللجنة القانونية .

الجميع : موافقون .

دولة رئيس الوزراء :

سيدي الرئيس ، نحن معركتنا المقبلة معركة مالية وتأمينية ولهذا السبب ارجو السرعة في النظر بالقوانين المالية وخاصة قانون مؤسسة التأمين وان تتم باسرع ما يمكن .

السيد نائب الرئيس :

سأوصي اللجان المختصة باستعجال النظر بهذه القوانين .

هكذا حبه لأصل

١٠- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد نائب الرئيس :

تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة فيما بعد .

والآن ارفع الجلسة

وانتهت الجلسة

نائب رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

محمد الحسنان

هاني خير



تعريف

- ١ - صدر هذا العدد بإشراف أمين عام مجلس الأمة : الاستاذ هاني خير
- ٢ - اعد وروپ وقام بتنظيم هذا العدد مساعد الأمين العام : السيد عدنان بعيون ومنظم الضبط السيد مأمون أبو عزام
- ٣ - قام بالإشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأمور الخلية السيد : وليد النجدوي

هذه نسخة الأصل